ISSN E.2958-6941 ,ISSN P.1818-1074 Vol. 22 issue. 88 June. 2026

http://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/index
Iraqi Journal for Administrative Sciences
المجلة العراقية للعلوم الإدارية

Assessing the Ethical Impact of Strategic Auditing on the Integrity of Financial Reporting in Arab Banks

Ahmed Sami Hasaballah[1*] **Yaser Saad Zenad**[2]

تقييم الأثر الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية على نزاهة التقارير المالية في المصارف العربية

احمد سامي حسب الله[1 *] **ياسر سعد زناد**[2]

1. Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, Department of Accounting, University of Baghdad, Iraq, Email: ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq , ***Corresponding author**
2. Ministry of Higher Education & Scientific Research, Baghdad, Iraq, Email: yaserzenad@gmail.com

1. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم المحاسبية، جامعة بغداد، العراق. * **المؤلف المراسل**
2. مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق.

CC BY NC ND

Article information

Article history: DD/MM/YY
Received:05/12/2025
Accepted:09/04/2026
Available online:10/06/2026

Keywords:
Strategic auditing; Financial reporting integrity; Corporate governance; Organizational ethical culture; Arab banks; Accounting ethics.

تاريخ الاستلام: 2025/12/05
تاريخ قبول النشر: 2026/04/09
تاريخ النشر: 2026/06/10

الكلمات المفتاحية
المراجعة الاستراتيجية؛ نزاهة التقارير المالية؛ الحوكمة المؤسسية؛ الثقافة الأخلاقية التنظيمية؛ المصارف العربية؛ أخلاقيات المحاسبة.

Abstract **DOI: https://doi.org/10.71207/ijas.v22i88.4971**

This study aims to evaluate the ethical impact of strategic auditing on enhancing the integrity of financial reporting within Arab banks, in light of recent developments in auditing practices and corporate governance. It is based on the premise that strategic auditing has evolved beyond its traditional role of compliance verification to become an institutional mechanism that improves the quality of financial information and strengthens transparency and accountability.

The study adopts a mixed-methods approach. The quantitative analysis examines data from 72 banks across eight Arab countries during the period 2018–2024, using multiple regression and Structural Equation Modeling (SEM). The qualitative component includes interviews with experts and an analysis of governance reports.

The findings reveal a statistically significant positive relationship between strategic auditing and financial reporting integrity, with corporate governance and ethical culture acting as mediating variables. The qualitative analysis further shows that strategic auditing enhances integrity by expanding the scope of auditing and strengthening oversight mechanisms.

The study concludes that strategic auditing represents a fundamental pillar in building the ethical architecture of financial reporting and reinforcing institutional trust.

Citation: Sami Hasaballah, Ahmed, Saad Zenad, Yaser. (2026). Assessing the Ethical Impact of Strategic Auditing on the Integrity of Financial Reporting in Arab Banks, *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 22(88), 285- 315.

الاقتباس: سامي حسب الله، احمد، سعد زناد، ياسر. (2026). تقييم الأثر الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية على نزاهة التقارير المالية في المصارف العربية، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 22(88)، 285-315.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأثر الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية في تعزيز نزاهة التقارير المالية داخل المصارف العربية، في ظل التحولات الحديثة في ممارسات التدقيق والحوكمة. وتنطلق من فرضية أن المراجعة الاستراتيجية تجاوزت دورها التقليدي في التحقق من الامتثال، لتصبح أداة مؤسسية تسهم في تحسين جودة المعلومات وتعزيز الشفافية والمساءلة. اعتمدت الدراسة منهجية مختلطة، إذ شمل الجانب الكمي تحليل بيانات (72) مصرفًا في ثماني دول عربية خلال (2018–2024) باستعمال الانحدار المتعدد ونمذجة المعادلات الهيكلية، بينما تضمن الجانب النوعي مقابلات مع خبراء وتحليل تقارير الحوكمة. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية، مع دور وسيط للحوكمة والثقافة الأخلاقية. كما بيّن التحليل النوعي أن المراجعة الاستراتيجية تعزز النزاهة عبر توسيع نطاق التدقيق وتحسين الرقابة. وتخلص الدراسة إلى أن المراجعة الاستراتيجية تمثل ركيزة أساسية في بناء البنية الأخلاقية للتقارير المالية وتعزيز الثقة المؤسسية.

1. المقدمة Introduction

لم تعد التقارير المالية في القطاع المصرفي مجرد أدوات تقنية لعرض الأداء، بل غدت بناءً مؤسسيًا تتقاطع فيه الأبعاد المعرفية والرقابية والأخلاقية، إذ لم يعد الرقم المحاسبي انعكاسًا محايدًا للواقع بقدر ما هو نتاج منظومات الحوكمة والسلطة والتنظيم(Hopwood, 1983; Power, 1997) . ومن هذا المنظور، فإن نزاهة التقارير المالية لا تُختزل في الامتثال للمعايير، بل ترتبط بشروط إنتاجها المؤسسية والأخلاقية.

في هذا السياق برزت المراجعة الاستراتيجية بوصفها تحولًا نوعيًا من فحص لاحق للبيانات إلى ممارسة تحليلية تستهدف المخاطر الاستراتيجية وجودة الحوكمة والاتساق الأخلاقي(Knechel et al., 2016) ، الأمر الذي يجعلها أداة لإعادة فحص المنطق المؤسسي الكامن خلف إنتاج المعلومات المالية. وقد كشفت الأزمات المالية المتعاقبة أن ضعف النزاهة لا يعود غالبًا إلى قصور تقني، بل إلى فجوة بين الامتثال الشكلي والالتزام القيمي بالشفافية (Carnegie et al., 2021)، وهو ما دفع الأدبيات إلى إعادة تعريف المراجعة ضمن إطار "المساءلة الأخلاقية" بوصفها ممارسة تبني الثقة العامة لا مجرد إجراء رقابي(Messner, 2009; Roberts, 2009) .

وتزداد أهمية هذا التحول في المصارف العربية التي تعمل ضمن تداخل معايير دولية وضغوط تنظيمية محلية، مما يفرض الحاجة إلى مراجعة استراتيجية قادرة على تحليل المخاطر المؤسسية والأخلاقية (Al-Hares et al., 2018). ورغم ذلك، لا يزال البعد الأخلاقي لهذه المراجعة غير ممفصل كفاية في الأدبيات، خاصة في السياق العربي. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية من منظور تجريبي–مؤسسي أخلاقي، بوصف المراجعة فاعلًا يعيد تشكيل معنى الرقم المحاسبي وشروط إنتاجه، عن طريق تطوير إطار تحليلي واختباره بمنهجية تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، بما يساهم في توسيع فهم الدور الأخلاقي للمراجعة وسد فجوة معرفية في البيئات المصرفية الناشئة.

2. 1 الإطار النظري والفلسفي Theoretical and philosophical framework

إن دراسة العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية تتطلب تجاوز الفهم التقليدي للمراجعة بوصفها نشاطًا تقنيًا يقتصر على التحقق من صحة الأرقام المحاسبية، نحو مقاربة ترى في المراجعة ممارسة معرفية وأخلاقية تسهم في تشكيل معنى المعلومات المالية داخل المنظمات الاقتصادية. فالأدبيات المعاصرة في المحاسبة النقدية تشير إلى أن التقارير المالية لا تمثل الواقع الاقتصادي بصورة ميكانيكية، بل تتشكل داخل منظومات مؤسسية تتداخل فيها السلطة التنظيمية والمعايير المهنية والثقافة الأخلاقية للمنظمة(Power, 1997; Miller & Power, 2013) . ومن هذا المنظور، تصبح المراجعة الاستراتيجية آلية مؤسسية تعيد تنظيم العلاقة بين المعرفة المحاسبية والمسؤولية المؤسسية، بما يؤثر مباشرة في نزاهة التقارير المالية.

وقد شهد الفكر المحاسبي اثناء العقود الأخيرة تحولات مهمة في فهم وظيفة المراجعة. ففي النماذج التقليدية كانت المراجعة تُفهم بوصفها عملية تحقق لاحقة (ex post verification) تهدف إلى التأكد من امتثال البيانات المالية للمعايير المحاسبية. غير أن الأزمات المالية والفضائح المحاسبية المتكررة كشفت حدود هذا التصور، إذ تبين أن الالتزام الشكلي بالمعايير لا يكفي لمنع التلاعب المالي أو كشف المخاطر المؤسسية الكامنة في نماذج الأعمال المعقدة (Sikka, 2009). وقد أدى ذلك إلى بروز اتجاهات بحثية تدعو إلى إعادة تعريف المراجعة بوصفها نشاطًا استراتيجيًا يتجاوز التحقق الفني نحو تحليل المخاطر الاستراتيجية وجودة الحوكمة والثقافة التنظيمية.

في هذا السياق ظهر مفهوم **المراجعة الاستراتيجية (Strategic Auditing)** الذي يعكس تحولًا في فلسفة المراجعة من التركيز على صحة القياس المحاسبي إلى فهم السياق المؤسسي الذي تُنتج فيه المعلومات المالية. فالمراجع في هذا الإطار لا يقتصر دوره على فحص البيانات، بل يتبنى منظورًا تحليليًا يدمج تقييم المخاطر المالية مع فهم الاستراتيجيات المؤسسية والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها المنظمة(Knechel, Salterio, & Ballou, 2016) . وبذلك تتحول المراجعة إلى ممارسة معرفية قادرة على استشراف المخاطر المستقبلية وتعزيز مصداقية التقارير المالية.

ويمكن تفسير هذا التحول في ضوء عدد من الأطر النظرية في دراسات الحوكمة والمحاسبة المؤسسية. فوفقًا **لنظرية المأسسة الجديدة(New Institutional Theory)** ، تتشكل الممارسات المحاسبية داخل شبكات من القواعد والمعايير والتوقعات الاجتماعية التي تمنحها الشرعية المؤسسية(Scott, 2014; DiMaggio & Powell, 1983) . وفي هذا الإطار تؤدي المراجعة دورًا مهمًا في تعزيز شرعية التقارير المالية عن طريق ضمان توافقها مع المعايير المهنية والقيم الأخلاقية السائدة في البيئة المؤسسية.

غير أن الشرعية المؤسسية لا تتحقق عبر الامتثال التقني وحده، بل تعتمد أيضًا على الالتزام بالقيم الأخلاقية التي تحكم إنتاج المعلومات المالية. ولذلك ينظر إلى المراجعة بوصفها ممارسة أخلاقية تتطلب من المراجع الالتزام بمبادئ الاستقلالية والموضوعية والنزاهة المهنية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن غياب هذا البعد قد يؤدي إلى ما يُعرف بالامتثال الشكلي(symbolic compliance) ، إذ تلتزم المؤسسات بالقواعد المحاسبية ظاهريًا بينما تستمر في ممارسات تقوض جوهر الشفافية المالية(Gendron & Baker, 2005; Baker & Bedard, 2014) .

ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في القطاع المصرفي، إذ تعتمد الثقة في النظام المالي بدرجة كبيرة على مصداقية التقارير المالية للمصارف. فالمصارف لا تدير فقط أموال المساهمين، بل تتعامل مع مدخرات المجتمع وتلعب دورًا حاسمًا في استقرار النظام الاقتصادي، الأمر الذي يجعل نزاهة التقارير المالية عنصرًا أساسياً في الحفاظ على الاستقرار المالي(Bushman & Smith, 2001; Basel Committee on Banking Supervision, 2015) .

كما يمكن تفسير العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية في ضوء **نظرية الوكالة Agency Theory**، التي تفترض وجود فجوة معلوماتية بين الإدارة وأصحاب المصالح. وتعمل المراجعة على تقليل هذه الفجوة من خلال توفير ضمان بشأن مصداقية المعلومات المالية(Jensen & Meckling, 1976) . غير أن الأدبيات اللاحقة تشير إلى أن تقليل عدم تماثل المعلومات لا يتحقق فقط عبر التحقق من الأرقام، بل يتطلب أيضًا تعزيز الثقافة الأخلاقية والحكومية التي تحكم إنتاج تلك الأرقام داخل المنظمة(Armstrong, Guay, & Weber, 2010) .

ومن منظور **نظرية أصحاب المصلحة(Stakeholder Theory)** ، تتحمل المؤسسات مسؤولية تجاه مجموعة واسعة من الأطراف المتأثرة بأنشطتها الاقتصادية، الأمر الذي يجعل نزاهة التقارير المالية شرطًا أساسياً لتحقيق المساءلة المؤسسية(Freeman, Harrison, & Wicks, 2007) . وفي هذا الإطار، تسهم المراجعة الاستراتيجية في تعزيز المساءلة من خلال توسيع نطاق الرقابة ليشمل تقييم الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والشفافية التنظيمية.

وفي السنوات الأخيرة، بدأت الأدبيات في أخلاقيات الأعمال تربط بين المراجعة وما يُعرف بـ **المساءلة الأخلاقية(Ethical Accountability)** ، إذ يُنظر إلى المراجعة بوصفها ممارسة اجتماعية تسهم في بناء الثقة بين المؤسسات الاقتصادية والمجتمع(Roberts, 2009; Messner, 2009) . ومن هذا المنظور تصبح المراجعة الاستراتيجية أداة لتعزيز النزاهة والشفافية في إنتاج المعلومات المالية.

يتضح من هذا التحليل أن العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية ليست علاقة تقنية بسيطة، بل علاقة متعددة الأبعاد تتداخل فيها الجوانب المؤسسية والأخلاقية والمعرفية. فالمراجعة الاستراتيجية يمكن أن تسهم في تعزيز النزاهة المالية من خلال تحسين تقييم المخاطر الاستراتيجية، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، ودعم الثقافة الأخلاقية داخل المؤسسات المالية.

وفي السياق المصرفي العربي، تكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتطوير أنظمة الحوكمة وتعزيز الشفافية المالية في بيئات اقتصادية وتنظيمية متباينة. فالمصارف العربية تعمل ضمن منظومات تجمع بين متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية والضوابط التنظيمية المحلية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى ممارسات مراجعة أكثر تطورًا قادرة على التعامل مع تعقيدات البيئة المصرفية المعاصرة.

وانطلاقًا من هذه الأسس النظرية، يسعى هذا البحث إلى تطوير إطار مفاهيمي يوضح الكيفية التي يمكن من خلالها للمراجعة الاستراتيجية أن تؤثر في نزاهة التقارير المالية في المصارف العربية، وهو الإطار الذي يستند إليه البحث في بناء النموذج المفاهيمي واختبار الفرضيات في الأقسام اللاحقة.

3. 1 مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والفجوة البحثية وأصالة الدراسة literature Review , previous studies, research gap, and originality of the study

شهدت الأدبيات المحاسبية اثناء العقود الأخيرة انتقالًا واضحًا من التعامل مع المراجعة بوصفها وظيفة تقنية تُحسّن دقة التقارير، إلى مقاربتها بوصفها ممارسة مؤسسية وأخلاقية تُساهم في إنتاج الثقة والشرعية داخل الاقتصاد المعاصر. وقد تسارع هذا التحول بعد الأزمات المالية والفضائح المحاسبية التي كشفت أن خلل التقارير لا ينشأ دائمًا

من ضعف المعايير، بل من هشاشة بيئات الحوكمة، ومرونة التقديرات، وقدرة السلطة الإدارية على إعادة تشكيل معنى الرقم دون أن يبدو ذلك خرقًا صريحًا للامتثال. ضمن هذا المسار، يمكن تنظيم الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة في أربع اتجاهات مترابطة، لكل منها إسهامه وحدوده.

يتناول **الاتجاه الأول** العلاقة بين المراجعة وجودة التقارير المالية من زاوية تقنية تركز على خصائص التدقيق ومحدداته المهنية—مثل استقلالية المراجع، وحجم مكتب التدقيق، ونوعية إجراءات الفحص—واختبار أثرها في الحد من إدارة الأرباح وتحسين الإفصاح. وقد دعمت نتائج هذا الاتجاه أطروحة مفادها أن التدقيق عالي الجودة يقلص عدم تماثل المعلومات ويضعف فرص التلاعب، سواء في سياقات الشركات عمومًا أو في القطاع المالي على وجه الخصوص(DeFond & Zhang, 2014;) Knechel, 2016; Al-Hares, Ntim, & King, 2018). غير أن قيمة هذا المسار—على أهميتها—تبقى محدودة إذا عُزلت عن سؤال أعمق: كيف ولماذا تتكوّن "جودة" التدقيق داخل المؤسسة؟ وما الذي يجعل نتائج التدقيق قابلة للترجمة إلى قرارات تمنع الانتهازية بدل أن تتحول إلى وثائق امتثال؟

ومن هنا يبرز **الاتجاه الثاني** الذي يتعامل مع المراجعة باعتبارها ممارسة مؤسسية تقع داخل شبكة من الحوكمة والشرعية والتنظيم، حيث تصبح فعالية التدقيق مشروطة بقدرة المؤسسة على استيعاب الرقابة داخل بنيتها، لا بمجرد اكتمال الإجراء الفني. في هذا السياق، تُقرأ المراجعة بوصفها جزءًا من نظام أوسع لإنتاج المساءلة، وتظهر الحوكمة كحقل يتيح للتدقيق أن يكون فاعلًا أو يجعله شكليًا (Power, 1997; Gendron & Baker, 2005) . ووفقًا لهذا المنظور، لا تكون المشكلة الأساسية في عدم وجود تدقيق، بل في غياب مسارات التحويل التي تجعل مخرجاته مؤثرة: لجان مراجعة فعالة، خطوط إبلاغ واضحة، وقدرة مجالس الإدارة على التعامل مع التدقيق بوصفه عنصرًا بنيويًا لا وثيقة تُستكمل.

أما **الاتجاه الثالث** فيتقدم خطوة إضافية عبر إدخال البعد الأخلاقي باعتباره شرطًا تأسيسيًا لفعالية المراجعة، لا مجرد قيمة معيارية مضافة. فالنزاهة في هذا المنظور لا تُستنفد في الامتثال؛ بل تُقاس بمقدار ما تُقيّد المؤسسة قدرتها على استخدام التقديرات والمرونة المحاسبية لتسويق أداء قصير الأجل. لذلك تؤكد أدبيات أخلاقيات الأعمال والمحاسبة النقدية أن المراجعة تُصبح ممارسة اجتماعية لإنتاج الثقة عندما تتمتع بالاستقلالية والشجاعة التنظيمية، وحين تتطابق رسائل النزاهة مع الحوافز والنظم الإدارية الفعلية (Brown & Dillard, 2013; Messner, 2009; Sikka, 2009). وبذلك يصبح سؤال النزاهة سؤالًا عن شروط حماية الفعل الرقابي من الضغوط، لا عن اكتمال قائمة فحص.

وفي السنوات الأخيرة، بدأ الاتجاه الرابع—الأقرب مباشرةً لموضوع هذه الدراسة—يتبلور حول مفهوم **المراجعة الاستراتيجية** بوصفها انتقالًا نوعيًا في فلسفة التدقيق: من فحص لاحق للمعاملات إلى ممارسة تحليلية تتعامل مع المخاطر الاستراتيجية والحوكمة وجودة القرار، وتفترض أن جودة الرقم تُفهم عن طريق منطق إنتاجه لا من خلال مطابقته الشكلية وحدها (Knechel, Salterio, & Ballou, 2016). ورغم نمو هذا الاتجاه، فإن أغلب ما كُتب عنه ظل إما توصيفًا مهنيًا أو تحليلًا مفاهيميًا عامًا، بينما بقي الأثر الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية على نزاهة التقارير—خاصةً في البيئات العربية—غير ممفصل بما يكفي نظريًا وغير مختبر ميدانيًا بصورة تجمع بين الدليل الإحصائي ودليل الآليات داخل المؤسسة.

وفي القطاع المصرفي تحديدًا، اتسع الاهتمام بالعلاقة بين التدقيق والشفافية بسبب طبيعة المصارف كمنظمات عالية الحساسية للمخاطر، حيث لا تمس التقارير المستثمرين وحدهم، بل تمتد إلى الثقة العامة والاستقرار المالي. وقد أكدت أدبيات الحوكمة المصرفية أن جودة الرقابة—بما فيها التدقيق—ترتبط بتحسين الإفصاح وتقليل الانحرافات، لكنها في كثير من الأحيان ركزت على التدقيق بوصفه متغيرًا تنظيميًا أو كمحدد لجودة التقارير دون تفكيك بنيته الأخلاقية أو تحويله إلى آليات تأثير داخلية قابلة للوصف والاختبار (Carnegie, Parker, & Tsahuridu, 2021; Basel Committee on Banking) Supervision, 2015).

من هذا كله تتحدد الفجوة البحثية التي تنطلق منها الدراسة :**محدودية الدراسات التي تجمع بين (1) مفهوم المراجعة الاستراتيجية، و(2) نزاهة التقارير المالية بوصفها بنية أخلاقية-مؤسسية، و(3) اختبار ميداني داخل المصارف العربية يفسر التأثير عبر آليات الحوكمة والثقافة التنظيمية، لا عبر معاملات إحصائية فقط .**فالمتاح في الأدبيات يتوزع عادةً بين فحص جودة التدقيق تقنيًا، أو تحليل حوكمة/شفافية تنظيميًا، أو معالجة الأخلاق معيارياً، دون بناء نموذج تفسيري واحد يربط هذه المستويات في سياق مصرفي عربي متباين تنظيميًا.

وتنبع أصالة البحث من أنه يُقدّم معالجة مركّبة لهذه الفجوة عبر: (أ) بناء إطار يقرأ المراجعة الاستراتيجية كمولّد مؤسسي للنزاهة لا كإجراء إضافي؛ (ب) اختبار العلاقة تجريبيًا باستخدام بيانات مصرفية لوحية مع نمذجة هيكلية تسمح بتقدير الأثر المباشر وغير المباشر؛ (ج) تفسير هذا الأثر عبر دليل نوعي يُظهر آليات العمل وشروطها داخل

المؤسسة؛ و(د) تقديم قراءة مقارنة للسياق العربي تُظهر أن أثر التدقيق لا يتساوى بين البيئات، بل يتشكل بحسب نضج الحوكمة واستقلالية وظيفة المراجعة.

وبذلك لا يضيف البحث نتيجة جديدة فحسب، بل يعيد تعريف علاقة التدقيق بالنزاهة باعتبارها علاقة تتعلق بشروط إنتاج الرقم داخل المصرف: كيف تُدار المخاطر؟ كيف تُحمى المراجعة؟ كيف تُترجم توصياتها؟ وكيف تتقاطع الحوافز مع الثقافة التنظيمية؟ وهي أسئلة تجعل نزاهة التقارير موضوعًا قابلًا للقياس والتفسير في آنٍ واحد ضمن إطار يدمج التجريب مع القراءة الأخلاقية المؤسسية.

الجدول (1) تحليل الدراسات السابقة والفجوة البحثية في العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية

رقم	المؤلف / السنة	منهج الدراسة والعينة	نوع الدراسة	أهم النتائج الرئيسة	المستوى المؤسسي / السياقي	الدلالة النظرية أو الفلسفية	الفجوة البحثية المحددة	القيمة المضافة / مساهمة البحث الحالي
1	Knechel, W. R., Salterio, S. E., & Ballou, B. (2016)	تحليل بيانات شركات مدرجة في أسواق مالية دولية	دراسة تجريبية	المراجعة المتقدمة تسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل أخطار الأخطاء المحاسبية	مؤسسات مالية وشركات دولية	تنطلق من منظور حوكمة الشركات ونظرية الوكالة	لم تتناول البعد الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية بشكل مباشر	يضيف البحث الحالي تحليل الأثر الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية على نزاهة التقارير المالية في السياق المصرفي العربي
2	Power, M. (1997)	تحليل مفاهيمي لتطور ممارسات التدقيق	دراسة نظرية تحليلية	التدقيق أصبح أداة لإدارة المخاطر المؤسسية وليس مجرد آلية للتحقق	المؤسسات المالية العالمية	نظرية المخاطر المؤسسية	غياب التحليل التجريبي للعلاقة بين التدقيق الاستراتيجي والنزاهة المالية	يقدم البحث الحالي اختبارًا تجريبيًا لهذه العلاقة باستخدام بيانات مصرفية عربية
3	Carnegie, G. D., & Napier, C. J. (2010)	تحليل نوعي للأطر الأخلاقية في المحاسبة	دراسة نقدية في أخلاقيات المحاسبة	الثقافة التنظيمية تؤثر في السلوك المالي وفي جودة الإفصاح	المؤسسات الاقتصادية متعددة القطاعات	أخلاقيات الأعمال والمحاسبة النقدية	لم تربط الدراسة بين الثقافة الأخلاقية ووظيفة المراجعة الاستراتيجية	يدمج البحث الحالي بين المراجعة الاستراتيجية والثقافة الأخلاقية في نموذج تحليلي واحد
4	Carnegie, Parker & Tsahuridu (2021)	تحليل أدبيات الحوكمة والتدقيق	دراسة تحليلية	الحوكمة المؤسسية تعزز جودة التقارير المالية من خلال آليات الرقابة	المؤسسات المالية الدولية	نظرية الحوكمة المؤسسية	غياب تحليل لدور التدقيق الاستراتيجي في إطار الحوكمة	يختبر البحث الحالي دور الحوكمة كمتغير وسيط بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية
5	Messner, M. (2009)	تحليل فلسفي للمحاسبة والتنظيم	دراسة نظرية نقدية	التقارير المالية نتاج عملية مؤسسية تتداخل فيها المعرفة والسلطة	المؤسسات الاقتصادية المعاصرة	الفلسفة المؤسسية للمحاسبة	نقص الدراسات التطبيقية التي تختبر هذه الرؤية نظريًا	يقدم البحث الحالي اختبارًا تجريبيًا ونوعيًا لهذه الرؤية في القطاع المصرفي
6	Al-Hadi, A., Hasan, M. M., & Habib, A. (2016)	تحليل بيانات شركات مالية في أسواق آسيوية	دراسة كمية	فعالية التدقيق ترتبط بانخفاض إدارة الأرباح	مؤسسات مالية آسيوية	نظرية جودة التدقيق	لم تتناول المراجعة الاستراتيجية أو الأبعاد الأخلاقية للتقارير المالية	يركز البحث الحالي على العلاقة بين التدقيق الاستراتيجي والحد من إدارة الأرباح
7	Alqatamin, R. M. (2018)	تحليل بيانات بنوك في الشرق الأوسط	دراسة كمية	الحوكمة المصرفية تؤثر إيجابيًا في جودة الإفصاح المالي	القطاع المصرفي في الشرق الأوسط	نظرية الحوكمة المصرفية	لم تتناول دور التدقيق الاستراتيجي في تعزيز النزاهة المالية	يدمج البحث الحالي بين التدقيق الاستراتيجي والحوكمة المصرفية في

								نموذج واحد
8	Al-Hiyari, A., Latif, R. A., & Amran, A. (2013)	استبانة لمديري التدقيق في بنوك عربية	دراسة ميدانية	التدقيق الداخلي يسهم في تحسين أنظمة الرقابة	مصارف عربية	نظرية الرقابة الداخلية	اقتصرت الدراسة على التدقيق الداخلي التقليدي	يركز البحث الحالي على المراجعة الاستراتيجية بوصفها تطورًا لوظيفة التدقيق
9	Alabdullah, T. T. Y. (2016)	تحليل بيانات شركات في دول نامية	دراسة كمية	الحوكمة القوية تقلل التلاعب في التقارير المالية	مؤسسات في الاقتصادات الناشئة	نظرية الحوكمة والتنمية المؤسسية	لم تتناول القطاع المصرفي تحديدًا	يركز البحث الحالي على المصارف العربية بوصفها بيئة تنظيمية مختلفة
10	Appelbaum, D., Kogan, A., Vasarhelyi, M., & Yan, Z. (2017)	تحليل دور التكنولوجيا في التدقيق	دراسة تحليلية	التحول الرقمي يعزز قدرة التدقيق على اكتشاف المخاطر	المؤسسات المالية العالمية	نظرية التدقيق الرقمي	لم تربط الدراسة بين التدقيق الرقمي والنزاهة الأخلاقية للتقارير المالية	يربط البحث الحالي بين التدقيق الاستراتيجي والنزاهة المالية ضمن منظور أخلاقي

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى تحليل تكاملي للأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة المرتبطة بالمراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية.

4. 1 مشكلة البحث وأسئلته وأهميته وأهدافه

يمثل الحفاظ على نزاهة التقارير المالية أحد الركائز الأساسية لاستقرار الأنظمة المالية، ولا سيما في القطاع المصرفي الذي يؤدي دورًا محوريًا في توجيه الموارد الاقتصادية وتخصيصها داخل الاقتصاد. فالتقارير المالية للمصارف لا تقتصر على كونها أدوات لقياس الأداء المالي، بل تمثل أيضًا آلية أساسية لبناء الثقة بين المؤسسات المالية والمستثمرين والمودعين والجهات التنظيمية، الأمر الذي يجعل مصداقية المعلومات المالية شرطًا جوهريًا لضمان فعالية الأسواق المالية واستدامة النشاط المصرفي.

غير أن التجارب الدولية خلال العقود الماضية كشفت أن العديد من الأزمات المالية لم تكن نتيجة خلل تقني في المعايير المحاسبية بقدر ما كانت انعكاسًا لضعف منظومات الرقابة المؤسسية والأخلاقية داخل المؤسسات المالية. فقد أظهرت الدراسات أن الالتزام الشكلي بالمعايير المحاسبية قد لا يكون كافيًا لضمان نزاهة التقارير المالية إذا لم يقترن بثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة(Sikka, 2009) . وفي هذا السياق برز مفهوم المراجعة الاستراتيجية بوصفه أحد التطورات الحديثة في ممارسات التدقيق، إذ يسعى إلى توسيع نطاق الرقابة المالية ليشمل تحليل البيئة المؤسسية والمخاطر الاستراتيجية التي قد تؤثر في جودة الإفصاح المالي (Knechel, Salterio, & Ballou, 2016).

ورغم تزايد الاهتمام الأكاديمي بهذا المفهوم، فإن العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية لا تزال مجالًا بحثيًا غير مكتمل الاستكشاف، خصوصًا في السياق المصرفي العربي. فمعظم الدراسات السابقة ركزت على جودة التدقيق الخارجي أو فعالية لجان المراجعة في الحد من إدارة الأرباح، بينما لم تحظ العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية والبعد الأخلاقي للتقارير المالية بالاهتمام الكافي في الأدبيات المحاسبية.

وتتفاقم أهمية هذه القضية في المصارف العربية التي تعمل ضمن بيئات تنظيمية واقتصادية متباينة، إذ تواجه تحديات تتعلق بتعزيز الشفافية المالية والامتثال للمعايير الدولية للتقارير المالية وفي الوقت نفسه الحفاظ على ثقة المستثمرين والمودعين في مصداقية المعلومات المالية. وفي ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى فهم أعمق للدور الذي يمكن أن تؤديه المراجعة الاستراتيجية في تعزيز نزاهة التقارير المالية داخل المؤسسات المصرفية.

انطلاقًا من ذلك تتمثل **مشكلة البحث** في محاولة تفسير الكيفية التي يمكن عن طريقها للمراجعة الاستراتيجية أن تسهم في تعزيز نزاهة التقارير المالية في المصارف العربية، ولا سيما عن طريق تحليل الأبعاد الأخلاقية والمؤسسية لممارسات المراجعة.

وبناءً على ذلك يسعى البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

كيف يؤثر تطبيق المراجعة الاستراتيجية في تعزيز نزاهة التقارير المالية في المصارف العربية؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

1- ما طبيعة العلاقة بين ممارسات المراجعة الاستراتيجية ومستوى نزاهة التقارير المالية في المصارف العربية؟
2- إلى أي مدى تساهم المراجعة الاستراتيجية في الحد من الممارسات المحاسبية الانتهازية مثل إدارة الأرباح أو التلاعب في الإفصاح المالي؟
3- كيف يؤثر البعد الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية في تعزيز الشفافية المالية والثقة المؤسسية في التقارير المالية؟
4- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه بيئة الحوكمة المؤسسية في تعزيز فعالية المراجعة الاستراتيجية في حماية نزاهة التقارير المالية؟

وتنبع **أهمية البحث** من جانبين رئيسين. فمن الناحية العلمية، يسعى البحث إلى الإسهام في تطوير الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالمراجعة الاستراتيجية من خلال ربطها بمفهوم النزاهة الأخلاقية للتقارير المالية، وهو موضوع لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة، خصوصًا في البيئات المصرفية الناشئة. أما من الناحية التطبيقية، فإن نتائج الدراسة يمكن أن تسهم في تطوير ممارسات المراجعة داخل المصارف العربية بما يعزز مستويات الشفافية المالية ويقوي ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في التقارير المالية.

وفي ضوء ذلك، يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، من أبرزها:

- تحليل العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية في المصارف العربية.
- تطوير إطار مفاهيمي يوضح الأبعاد الأخلاقية والمؤسسية لهذه العلاقة.
- اختبار أثر ممارسات المراجعة الاستراتيجية في الحد من المخاطر المرتبطة بالتلاعب في التقارير المالية.
- تحليل دور بيئة الحوكمة المؤسسية في تعزيز فعالية المراجعة الاستراتيجية في حماية نزاهة التقارير المالية.

ويمثل هذا القسم الأساس المفاهيمي الذي يستند إليه البحث في تطوير النموذج النظري وصياغة الفرضيات التي سيتم اختبارها في الأقسام اللاحقة من الدراسة.

1 .5 الإطار المفاهيمي والفرضيات

إن تحليل العلاقة بين **المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية** يتطلب بناء إطار مفاهيمي قادر على دمج الأبعاد التنظيمية والأخلاقية والمعرفية التي تحكم إنتاج المعلومات المالية داخل المؤسسات المصرفية. فالتقارير المالية لا تنشأ في فراغ تقني، بل تتشكل داخل منظومات مؤسسية معقدة تتداخل فيها الحوافز الاقتصادية مع آليات الحوكمة والثقافة التنظيمية والمعايير المهنية. ولذلك فإن دراسة نزاهة التقارير المالية تستلزم فهم الدور الذي يمكن أن تؤديه ممارسات المراجعة في إعادة تنظيم هذه العلاقة بين المعرفة المحاسبية والسلوك المؤسسي.

تشير الأدبيات الحديثة في المحاسبة والحوكمة إلى أن المراجعة أصبحت تؤدي دورًا يتجاوز التحقق الفني من صحة البيانات المالية نحو المشاركة في بناء نظم المساءلة المؤسسية داخل المنظمات. ففي إطار ما يُعرف بتحول مجتمع التدقيق(Audit Society) ، أصبحت المراجعة أحد الآليات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لتعزيز الثقة في المعلومات الاقتصادية التي تنتجها(Power, 1997) . غير أن فعالية هذه الآلية تعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على التكيف مع التحولات الاستراتيجية التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية، خصوصًا في القطاعات ذات التعقيد التنظيمي المرتفع مثل القطاع المصرفي.

ومن هذا المنطلق برز مفهوم **المراجعة الاستراتيجية** بوصفه تطورًا مهمًا في فلسفة التدقيق. فالمراجعة الاستراتيجية لا تقتصر على مراجعة المعاملات المالية أو اختبار الضوابط الداخلية، بل تمتد إلى تحليل المخاطر الاستراتيجية التي قد تؤثر في استدامة المنظمة وفي جودة المعلومات المالية التي تنتجها. وقد أشار **Knechel و Salterio** الى أن هذا النوع من المراجعة يعتمد على فهم أعمق لنموذج الأعمال المؤسسي والبيئة التنافسية والتنظيمية التي تعمل فيها المنظمة، وهو ما يمكّن المراجع من تقييم المخاطر المالية في إطارها الاستراتيجي الأوسع (Knechel, Salterio, & Ballou, 2016).

في ضوء هذا التصور، يمكن النظر إلى المراجعة الاستراتيجية بوصفها متغيرًا مؤسسيًا قادرًا على التأثير في **نزاهة التقارير المالية** عن طريق عدة مسارات. أول هذه المسارات يتمثل في تعزيز قدرة المراجعين على اكتشاف المخاطر المرتبطة بإدارة الأرباح أو التلاعب في الإفصاح المالي، حيث يؤدي التحليل الاستراتيجي للبيئة التنظيمية إلى فهم أعمق للحوافز التي قد تدفع الإدارة إلى تبني ممارسات محاسبية انتهازية. وقد أظهرت دراسات عديدة أن جودة المراجعة ترتبط بقدرة المراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين مستوى الشفافية المالية (DeFond & Zhang, 2014; Francis, 2011).

أما المسار الثاني فيتعلق بدور المراجعة الاستراتيجية في تعزيز **الحوكمة المؤسسية** داخل المؤسسات المالية. فالمراجعة الاستراتيجية غالبًا ما تعمل بالتكامل مع آليات الحوكمة مثل لجان المراجعة وأنظمة الرقابة الداخلية، الأمر الذي يسهم في تحسين مستوى الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية. وتشير الأدبيات إلى أن وجود منظومة حوكمة قوية يمكن أن يعزز فعالية المراجعة في كشف المخاطر المالية وتعزيز مصداقية التقارير المالية (Carnegie & Napier, 2010; Basel Committee on Banking Supervision, 2015).

أما المسار الثالث فيرتبط بالبعد الأخلاقي للمراجعة. فالمراجعة الاستراتيجية لا تركز فقط على تقييم المخاطر المالية، بل تسعى أيضًا إلى تحليل **المخاطر الأخلاقية المؤسسية** التي قد تؤثر في نزاهة التقارير المالية. وتشير الأدبيات في مجال أخلاقيات الأعمال إلى أن المؤسسات التي تتبنى ممارسات رقابية ذات بعد أخلاقي تكون أكثر قدرة على الحد من السلوكيات الانتهازية وتعزيز ثقافة النزاهة داخل المنظمة(Brown & Dillard, 2013; Messner, 2009) .

وفي القطاع المصرفي، تكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة نظرًا للدور الحاسم الذي تلعبه المصارف في الاستقرار المالي. فالمصارف تعمل في بيئات تتسم بدرجات عالية من التعقيد المالي والتنظيمي، وهو ما يزيد من احتمالات ظهور أخطار تتعلق بإدارة الأرباح أو ضعف الإفصاح المالي. ولذلك فإن وجود ممارسات مراجعة استراتيجية فعالة يمكن أن يسهم في تعزيز نزاهة التقارير المالية من خلال تحسين قدرة المؤسسات المصرفية على إدارة المخاطر المالية والتنظيمية.

وانطلاقًا من هذا التحليل النظري، يمكن بناء إطار مفاهيمي يوضح العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية في المصارف العربية. ويعتمد هذا الإطار على افتراض أساسي مفاده أن المراجعة الاستراتيجية تمثل متغيرًا مؤسسيًا يؤثر بصورة مباشرة في مستوى نزاهة التقارير المالية، كما يمكن أن تتوسط هذه العلاقة مجموعة من العوامل التنظيمية مثل الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية داخل المنظمة.

وفي ضوء هذا الإطار المفاهيمي، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات البحثية التي تسعى الدراسة إلى اختبارها تجريبيًا.

الفرضية الأولى تنطلق من الأدبيات التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة وشفافية التقارير المالية. فكلما ارتفع مستوى تبني الممارسات المرتبطة بالمراجعة الاستراتيجية داخل المؤسسات المصرفية، ازدادت قدرة هذه المؤسسات على الحد من التلاعب المحاسبي وتعزيز مصداقية المعلومات المالية. وبناءً على ذلك يمكن صياغة الفرضية الآتية:

الفرضية الأولى(H1) : توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية في المصارف العربية.

الفرضية الثانية تستند إلى الأدبيات التي تربط بين المراجعة وجودة الحوكمة المؤسسية. إذ تشير الدراسات إلى أن المراجعة تصبح أكثر فعالية في البيئات التي تتسم بوجود آليات حوكمة قوية مثل لجان المراجعة الفعالة وأنظمة الرقابة الداخلية المتطورة. ولذلك يمكن افتراض أن الحوكمة المؤسسية قد تلعب دورًا وسيطًا في العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية.

الفرضية الثانية(H2) : تؤثر الحوكمة المؤسسية تأثيرًا وسيطًا في العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية في المصارف العربية.

أما الفرضية الثالثة فتستند إلى الأدبيات التي تؤكد أهمية الثقافة الأخلاقية داخل المؤسسات في تعزيز جودة التقارير المالية. فالمؤسسات التي تتبنى قيم النزاهة والشفافية تكون أقل عرضة لممارسات إدارة الأرباح أو التلاعب في الإفصاح المالي. ومن هذا المنطلق يمكن افتراض أن الثقافة الأخلاقية للمؤسسة تعزز تأثير المراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية.

الفرضية الثالثة(H3) : تعزز الثقافة الأخلاقية داخل المصارف العلاقة الإيجابية بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية.

أما الفرضية الرابعة فتتعلق بدور المراجعة الاستراتيجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تُعد من أبرز المؤشرات المستعملة في قياس ضعف نزاهة التقارير المالية. وتشير الأدبيات إلى أن المراجعة عالية الجودة يمكن أن تقلل من قدرة الإدارة على استعمال التقديرات المحاسبية لتحقيق أهداف انتهازية.

الفرضية الرابعة(H4) : تؤدي المراجعة الاستراتيجية إلى خفض مستوى ممارسات إدارة الأرباح في المصارف العربية.

ويشكل هذا الإطار المفاهيمي الأساس النظري الذي يستند إليه البحث في تحليل العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية. كما يوفر هذا الإطار قاعدة تحليلية لاختيار المتغيرات المستخدمة في الدراسة وتصميم أدوات القياس التي سيتم اعتمادها في التحليل الكمي والنوعي للبيانات.

ويمهد هذا النموذج المفاهيمي الطريق للانتقال إلى القسم المنهجي من البحث، إذ سيتم عرض منهجية الدراسة وتصميمها البحثي، بما في ذلك مجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات جمع البيانات، والنماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين المتغيرات الرئيسة في الدراسة.

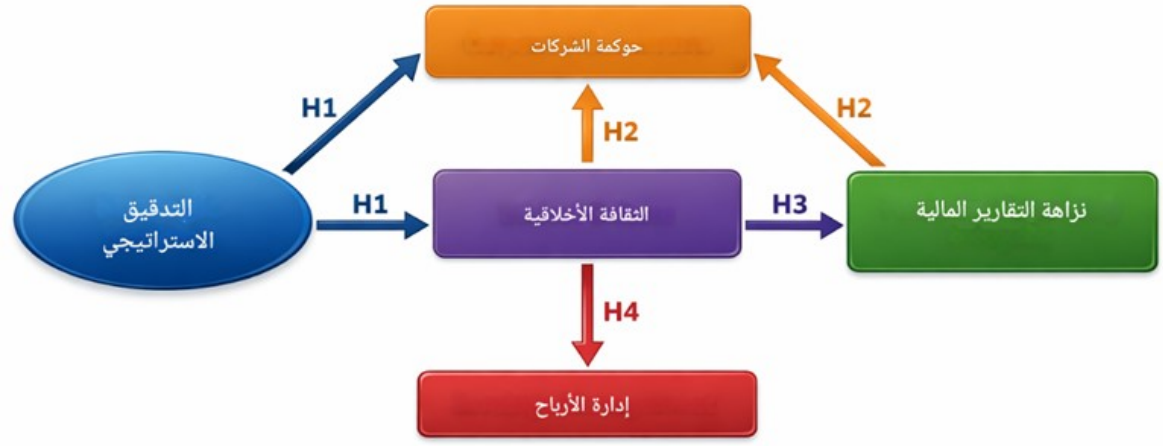

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى الإطار المفاهيمي للدراسة وتكامل الأدبيات المرتبطة بالمراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية.

الشكل (1) الإطار المفاهيمي للبحث

2 .1 منهجية البحث

اعتمد هذا البحث منهجية تحليلية متعددة المستويات تجمع بين **التحليل الكمي والتحليل النوعي** بهدف دراسة الأثر الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية على نزاهة التقارير المالية في المصارف العربية ضمن إطار مؤسسي وتنظيمي معقد. ويأتي تبني هذا النهج المنهجي استجابة لطبيعة الظاهرة المدروسة، إذ إن نزاهة التقارير المالية لا تمثل مجرد متغير مالي قابل للقياس الإحصائي، بل ترتبط أيضًا ببنية الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية داخل المؤسسات المصرفية. ولذلك تم تصميم المنهجية بحيث تسمح بفحص العلاقات السببية بين المتغيرات الرئيسة من جهة، وفهم السياق المؤسسي الذي تتشكل فيه ممارسات المراجعة الاستراتيجية من جهة أخرى، وهو توجه منهجي شائع في الدراسات المحاسبية المعاصرة التي تتناول الأبعاد المؤسسية والأخلاقية للحوكمة المالية.

أولاً: تصميم البحث

يعتمد البحث على تصميم **تفسيري–تحليلي (Explanatory Analytical Design)** يهدف إلى اختبار العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية في المصارف العربية، مع تحليل الدور الوسيط لبعض المتغيرات المؤسسية مثل الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية. ويستند التصميم البحثي إلى منهج **Mixed Methods** الذي يجمع بين التحليل الكمي والكيفي، إذ يسمح التحليل الكمي باختبار الفرضيات إحصائيًا وقياس قوة

العلاقات بين المتغيرات، بينما يسهم التحليل النوعي في تفسير النتائج الإحصائية في ضوء السياق المؤسسي والتنظيمي للمصارف محل الدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة والعينة

نظرًا لطبيعة البحث التي تتطلب تحليل العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية في المصارف العربية ضمن بيئات تنظيمية مختلفة، فقد تم تحديد **مجتمع الدراسة** ليشمل المصارف العاملة في عدد من الدول العربية التي تتميز بوجود أسواق مالية نشطة وأنظمة حوكمة مصرفية متطورة نسبيًا، إضافة إلى توافر البيانات المالية المنشورة للمصارف المدرجة في أسواقها المالية.

وعليه، شمل مجتمع الدراسة المصارف المدرجة في الأسواق المالية في **ثماني دول عربية** تمثل أقاليم مختلفة من العالم العربي، وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، الأردن، مصر، المغرب، العراق.

وقد تم اختيار هذه الدول لعدة اعتبارات منهجية، من أهمها تنوع البيئات التنظيمية والرقابية، ووجود عدد كافٍ من المصارف المدرجة التي تنشر تقارير مالية مفصلة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية(IFRS) ، إضافة إلى إمكانية الحصول على بيانات موثوقة حول ممارسات الحوكمة والتدقيق.

حجم مجتمع الدراسة

بلغ عدد المصارف العاملة والمدرجة في الأسواق المالية في الدول المختارة **(114) مصرفًا** وفق البيانات المتاحة في تقارير البنوك المركزية والأسواق المالية العربية خلال فترة الدراسة.

جدول (2) توزيع المصارف في مجتمع الدراسة حسب الدولة

الدولة	عدد المصارف
السعودية	11
الإمارات	20
قطر	10
الكويت	10
الأردن	15
مصر	20
المغرب	13
العراق	15
المجموع	114مصرفًا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنوك المركزية والأسواق المالية في الدول العربية محل الدراسة.

عينة الدراسة

نظرًا لصعوبة دراسة جميع المصارف في مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار **عينة قصدية Purposive Sample** من المصارف التي تتوافر لديها بيانات مالية وتقارير حوكمة منشورة بشكل منتظم خلال فترة الدراسة.

وبناءً على ذلك، بلغ حجم عينة الدراسة **72مصرفًا** تمثل نحو **63% من مجتمع الدراسة**، وهو حجم عينة مناسب لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة مثل نماذج الانحدار والنمذجة الهيكلية.

وقد روعي في اختيار العينة ما يأتي:

- توفر البيانات المالية السنوية الكاملة.
- توفر تقارير الحوكمة ولجان المراجعة.
- استمرار المصرف في النشاط خلال فترة الدراسة.
- خضوع المصرف للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ثالثاً: الفترة الزمنية للدراسة

تغطي الدراسة مدة زمنية تمتد **من عام 2018 إلى عام 2024**، وذلك لعدة أسباب منهجية وعلمية، من أهمها أن هذه الفترة شهدت تطورًا ملحوظًا في ممارسات الحوكمة والمراجعة في المصارف العربية نتيجة الإصلاحات التنظيمية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية وتبني معايير الحوكمة الحديثة. كما شهدت هذه الفترة توسعًا في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في العديد من الدول العربية، الأمر الذي أسهم في تحسين قابلية المقارنة بين التقارير المالية للمصارف. إضافة إلى ذلك، فإن البيانات المالية والتقارير السنوية للمصارف اثناء هذه الفترة متاحة بصورة أكثر انتظامًا وشفافية. وبناءً على ذلك بلغ إجمالي **عدد المشاهدات الإحصائية (Panel Observations)** في الدراسة:

72مصرفًا × 7 سنوات = 504 مشاهدة مالية

ويمثل هذا الحجم من البيانات قاعدة مناسبة لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة مثل نماذج **البيانات الطولية Panel Data Models**وتحليل المعادلات الهيكلية.

رابعاً: مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على نوعين رئيسين من البيانات، هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية.

البيانات الأولية: تم جمع البيانات الأولية عن طريق **استبانة علمية** صممت لقياس المتغيرات المرتبطة بالمراجعة الاستراتيجية والحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية داخل المصارف. وقد وُجهت الاستبانة إلى عدد من الخبراء والممارسين في المجال المصرفي مثل مديري التدقيق الداخلي وأعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين والمديرين الماليين.

البيانات الثانوية: تم الحصول على البيانات الثانوية من:

- التقارير المالية السنوية للمصارف
- تقارير الحوكمة المؤسسية
- تقارير لجان المراجعة
- قواعد البيانات المالية الخاصة بالأسواق المالية العربية

وقد استخدمت هذه البيانات في قياس مؤشرات نزاهة التقارير المالية وتحليل الأداء المالي للمصارف خلال فترة الدراسة.

خامساً: وحدات التحليل: تعتمد الدراسة على مستويين من وحدات التحليل.

المستوى المؤسسي(Firm Level) : ويتمثل في البيانات المالية وتقارير الحوكمة الخاصة بالمصارف محل الدراسة، حيث تم تحليل مؤشرات الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية.

المستوى الإدراكي(Perceptual Level) : ويتمثل في آراء الخبراء والممارسين في مجال التدقيق والمراجعة داخل المصارف، مثل:

- مديري التدقيق الداخلي
- أعضاء لجان المراجعة
- المراجعين الخارجيين
- المديرين الماليين

ويسمح هذا التعدد في وحدات التحليل بتقديم فهم أكثر شمولًا للعلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية داخل المؤسسات المصرفية.

سادساً: قياس متغيرات الدراسة

تم قياس متغيرات الدراسة استنادًا إلى مقاييس مستعملة في الأدبيات المحاسبية الحديثة مع تكييفها لتناسب البيئة المصرفية العربية.

المتغير المستقل: المراجعة الاستراتيجية، ويقاس عن طريق مؤشرات مثل دمج تحليل المخاطر الاستراتيجية في عملية المراجعة، وتقييم أنموذج الأعمال، وتحليل البيئة التنظيمية.

المتغير التابع: نزاهة التقارير المالية، ويقاس عن طريق مؤشرات مثل جودة الإفصاح المالي، وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح، ومستوى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية.

المتغيرات الوسيطة: تشمل الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية داخل المصارف.

سابعاً: اختبار صدق وثبات أدوات القياس

تم اختبار صدق وثبات أدوات القياس باستعمال مجموعة من الاختبارات الإحصائية المعتمدة في الدراسات المحاسبية.

- **صدق المحتوى** تم التحقق منه عن طريق عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء الأكاديميين والمتخصصين في المحاسبة والتدقيق.
- **الثبات** تم قياسه باستخدام معامل **كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha)** ، إذ تشير القيم التي تتجاوز (0.70) إلى مستوى مقبول من الثبات.

ثامناً: الأساليب الإحصائية المستعملة: اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتقدمة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، من أبرزها:

- الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص العينة.
- تحليل الارتباط لدراسة العلاقة بين المتغيرات.
- تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المراجعة الاستراتيجية على نزاهة التقارير المالية.
- تحليل المسار لدراسة الدور الوسيط للحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية.
- نمذجة المعادلات الهيكلية **(Structural Equation Modeling – SEM)**لتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات.

2 .2 تحليل البيانات

القسم الاول الجانب الكمي ـــ

المرحلة الأولى: تهيئة البيانات وبناء صورة أولية عن العينة والمتغيرات

تهدف هذه المرحلة إلى إعداد البيانات الكمية قبل اختبار العلاقات السببية، عن طريق تنظيف بيانات اللوحة الزمنية (Panel Data) لعينة تضم 72مصرفًا اثناء المدة 2018–2024 بإجمالي 504مشاهدة مصرف–سنة، ثم توصيف المتغيرات الرئيسة والضابطة للتحقق من معقولية نطاقاتها ومستوى التشتت فيها. ويُنظر إلى الإحصاءات الوصفية هنا بوصفها خطوة تأسيسية لفهم البيئة المؤسسية التي تُنتج فيها التقارير المالية وتُمارَس فيها المراجعة.

جدول (3) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسة والضابطة(n = 504)

المتغير	الرمز	طريقة القياس/النطاق	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
المراجعة الاستراتيجية	SA	مؤشر مركّب(1–5)	3.62	0.58	2.10	4.80
نزاهة التقارير المالية	FRI	مؤشر مركّب(0–1)	0.71	0.11	0.38	0.92
الحوكمة المؤسسية	CG	مؤشر مركّب(1–5)	3.54	0.62	1.90	4.85
الثقافة الأخلاقية التنظيمية	EC	مؤشر مركّب(1–5)	3.68	0.55	2.20	4.90
إدارة الأرباح (مطلق الاستحقاقات الاختيارية)	EM	قيمة مستمرة(≥0)	0.049	0.031	0.006	0.168
حجم المصرف	SIZE	لوغاريتم إجمالي الأصول	16.21	1.07	14.02	18.94
العائد على الأصول	ROA	نسبة مئوية	1.42	0.84	-0.90	3.95
الرفع المالي	LEV	إجمالي الالتزامات/الأصول	0.86	0.06	0.68	0.94

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى بيانات Panel Data لعينة الدراسة بعد المعالجة الإحصائية.

ملاحظة: تم بناء مؤشرات **SA** و **CG** و **EC** اعتمادًا على مقاييس Likert ، في حين يمثل **FRI** مؤشرًا مركبًا لنزاهة التقارير المالية يجمع بين شفافية الإفصاح والتحفظ المحاسبي وانتظام التقارير. أما **EM** فيمثل مؤشرًا عكسيًا للنزاهة المالية من خلال قياس مستوى إدارة الأرباح.

تشير نتائج الإحصاءات الوصفية إلى عدد من الملاحظات الأولية المهمة. أولًا، يبلغ متوسط مؤشر نزاهة التقارير المالية 0.71 مع مستوى تشتت معتدل، مما يدل على وجود تباين ملحوظ في مستويات النزاهة بين المصارف محل الدراسة. ثانيًا، يظهر متوسط المراجعة الاستراتيجية 3.62 من 5 مستوى متوسطًا مرتفعًا نسبيًا من تبني المقاربة الاستراتيجية في المراجعة، وهو ما يعكس تحولًا تدريجيًا في ممارسات التدقيق نحو تحليل المخاطر المؤسسية والحوكمية. ثالثًا، يبلغ متوسط مؤشر إدارة الأرباح 0.049، وهو ما يشير إلى وجود درجة محدودة لكنها ملحوظة من الممارسات المحاسبية التقديرية داخل العينة .وبصورة عامة، توضح هذه النتائج وجود تباين كافٍ في المتغيرات الرئيسة SA ، CG، EC، FRI، EM، الأمر الذي يوفر أساسًا مناسبًا لاختبار العلاقات السببية والوسيطة في المراحل اللاحقة من التحليل الكمي.

المرحلة الثانية: التحقق القياسي لنموذج القياس

بعد توصيف البيانات في المرحلة السابقة، انتقل التحليل الكمي إلى اختبار صلاحية نموذج القياس للتحقق من ثبات وصدق المقاييس المستعملة في قياس المتغيرات الكامنة في الدراسة، وهي: المراجعة الاستراتيجية، ونزاهة التقارير المالية، والحوكمة المؤسسية، والثقافة الأخلاقية التنظيمية. وتم ذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات الإحصائية المعتمدة في أدبيات النمذجة الهيكلية، مثل معامل Cronbach's Alpha، والموثوقية المركبة Composite Reliability (CR)، ومتوسط التباين المستخرج Average Variance Extracted (AVE)، وذلك لضمان صلاحية المقاييس قبل الانتقال إلى اختبار العلاقات الهيكلية بين المتغيرات (Hair, Black, Babin, & Anderson, 2019).

جدول (4) نتائج اختبار الثبات والصدق التقاربي لمتغيرات الدراسة

المتغير الكامن	عدد البنود	Cronbach's Alpha	Composite Reliability (CR)	AVE
المراجعة الاستراتيجية(SA)	6	0.89	0.91	0.63
نزاهة التقارير المالية(FRI)	5	0.87	0.90	0.64
الحوكمة المؤسسية(CG)	5	0.86	0.89	0.61
الثقافة الأخلاقية التنظيمية(EC)	4	0.88	0.91	0.66

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة بعد تحليل أنموذج القياس واختبار الثبات (Cronbach's Alpha وCR) والصدق التقاربي (AVE) باستعمال SEM.

تشير نتائج الجدول (4) إلى مستوى مرتفع من الثبات والصدق التقاربي لمقاييس الدراسة، إذ تجاوزت جميع قيم Cronbach's Alpha وComposite Reliability الحد الأدنى المقبول في الأدبيات المنهجية، كما تجاوزت قيم AVE المستوى المرجعي (0.50)، مما يدل على أن المتغيرات الكامنة تفسر نسبة معتبرة من التباين في مؤشرات القياس المرتبطة بها .وتشير هذه النتائج إلى أن المقاييس المستعملة في الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والقدرة التفسيرية، الأمر الذي يدعم صلاحية الإطار المفاهيمي المستخدم في تحليل العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية. كما تؤكد النتائج إمكانية قياس مفاهيم مثل المراجعة الاستراتيجية والثقافة الأخلاقية التنظيمية ونزاهة التقارير المالية بوصفها بنى مؤسسية متعددة الأبعاد يمكن اختبارها تجريبيًا ضمن نماذج تحليلية كمية (Knechel, Salterio, & Ballou, 2016; Brown & Dillard, 2013). وبناءً على ذلك، تؤكد هذه المرحلة صلاحية نموذج القياس المستخدم في الدراسة، مما يسمح بالانتقال إلى المرحلة التالية من التحليل الكمي لاختبار الصدق التمايزي بين المتغيرات وتقدير العلاقات الهيكلية في النموذج البحثي.

المرحلة الثالثة: اختبار الصدق التمايزي بين المتغيرات

بعد التحقق من الثبات والصدق التقاربي للمقاييس، انتقل التحليل إلى اختبار الصدق التمايزي Discriminant Validity بين المتغيرات الكامنة في النموذج المفاهيمي. ويهدف هذا الاختبار إلى التأكد من أن كل متغير يمثل بناءً مفاهيميًا مستقلًا عن المتغيرات الأخرى، بحيث لا يحدث تداخل بين المقاييس المستخدمة في تحليل العلاقات الهيكلية.

ولتحقيق ذلك تم استخدام معيار نسبة التغاير غير المتجانس إلى المتجانس (HTMT)، والذي يُعد من أكثر الأساليب دقة في اختبار الصدق التمايزي في نماذج المعادلات الهيكلية مقارنة بالأساليب التقليدية (Henseler, Ringle, & Sarstedt 2015; Hair, Black, Babin, & Anderson, 2019). تعكس تحقق التمايز المفاهيمي بين المتغيرات.

جدول (5) نتائج اختبار الصدق التمايزي باستخدام معيارHTMT

المتغير	SA	FRI	CG	EC
المراجعة الاستراتيجية(SA)	—			
نزاهة التقارير المالية(FRI)	0.61	—		
الحوكمة المؤسسية(CG)	0.58	0.64	—	
الثقافة الأخلاقية التنظيمية(EC)	0.63	0.59	0.66	—

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج اختبار الصدق التمايزي باستخدام معيار HTMT ضمن نموذج القياس (SEM).

ملاحظة: تشير القيم الأقل من **0.85**إلى تحقق الصدق التمايزي بين المتغيرات.

تشير نتائج الجدول (5) إلى أن جميع قيم HTMTبين المتغيرات الكامنة تقل عن الحد الحرج المعتمد في الأدبيات المنهجية، مما يؤكد تحقق الصدق التمايزي بين المتغيرات الرئيسة للدراسة. وهذا يعني أن المتغيرات الأربعة — المراجعة الاستراتيجية، ونزاهة التقارير المالية، والحوكمة المؤسسية، والثقافة الأخلاقية التنظيمية — تمثل بنيات مفاهيمية مستقلة نسبيًا داخل النموذج التحليلي .وتشير القيم المعتدلة للعلاقات بين بعض المتغيرات، مثل العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية (0.61)، إلى وجود ارتباط مفاهيمي منطقي دون حدوث تداخل قياسي بين البنيتين، وهو ما يدعم صلاحية النموذج المفاهيمي المستخدم في الدراسة .وبناءً على ذلك، تؤكد هذه النتائج استقلالية المتغيرات الكامنة في النموذج، الأمر الذي يسمح بالانتقال إلى المرحلة التالية من التحليل الكمي لفحص العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات باستعمال نماذج الانحدار أو النمذجة الهيكلية.

المرحلة الرابعة: تحليل مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات

بعد التحقق من صلاحية نموذج القياس والصدق التمايزي بين المتغيرات، انتقل التحليل إلى فحص العلاقات الارتباطية الأولية بين متغيرات الدراسة. وتُعد مصفوفة الارتباطات خطوة تمهيدية مهمة قبل تقدير النماذج السببية، لأنها تساعد في تحديد اتجاه العلاقات بين المتغيرات والكشف عن احتمالات الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)الذي قد يؤثر في نتائج النماذج الإحصائية اللاحقة (Hair, Black, Babin, & Anderson 2019).

جدول (6) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة

المتغير	SA	FRI	CG	EC	EM	SIZE	ROA	LEV
المراجعة الاستراتيجية(SA)	1							
نزاهة التقارير المالية(FRI)	0.54**	1						
الحوكمة المؤسسية(CG)	0.48**	0.52**	1					
الثقافة الأخلاقية التنظيمية(EC)	0.51**	0.49**	0.55**	1				
إدارة الأرباح(EM)	-0.42**	-0.58**	-0.39**	-0.44**	1			
حجم المصرف(SIZE)	0.36**	0.31**	0.29**	0.27**	-0.21*	1		
العائد على الأصول(ROA)	0.33**	0.41**	0.30**	0.28**	-0.26**	0.35**	1	
الرفع المالي(LEV)	-0.18*	-0.24*	-0.16	-0.14	0.19*	0.22*	-0.31**	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام البرامج الإحصائية.

*دلالة إحصائية عند مستوى(0.05)

**دلالة إحصائية عند مستوى(0.01)

تشير نتائج الجدول (6) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية (r = 0.54)، وهو ما يتسق مع الافتراض النظري القائل إن توسيع نطاق المراجعة ليشمل تحليل المخاطر المؤسسية

والحوكمة يمكن أن يسهم في تعزيز جودة الإفصاح المالي. كما تظهر النتائج علاقة إيجابية بين الحوكمة المؤسسية ونزاهة التقارير المالية (r = 0.52)، إضافة إلى علاقة إيجابية بين الثقافة الأخلاقية التنظيمية والنزاهة المالية (r = 0.49)، وهو ما يشير إلى الدور الذي تلعبه كل من آليات الحوكمة والبيئة القيمية داخل المنظمة في تعزيز شفافية المعلومات المالية.

في المقابل، تظهر النتائج علاقة سلبية بين إدارة الأرباح ونزاهة التقارير المالية (r = -0.58)، مما يعكس الطبيعة المتعارضة بين المتغيرين، حيث تؤدي زيادة ممارسات إدارة الأرباح إلى تراجع مستوى النزاهة في التقارير المالية. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة، فتشير النتائج إلى ارتباط إيجابي بين حجم المصرف وربحيته ونزاهة التقارير المالية، في حين يظهر الرفع المالي ارتباطًا سلبيًا مع هذا المتغير، وهو ما قد يعكس الضغوط المالية التي تواجهها المؤسسات ذات مستويات المديونية المرتفعة.

وبصورة عامة، تشير هذه النتائج إلى وجود علاقات ارتباطية أولية تتسق مع الإطار النظري للدراسة، كما تؤكد عدم وجود مستويات مرتفعة من الارتباط بين المتغيرات قد تشير إلى مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. وبناءً على ذلك، يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية من التحليل لاختبار العلاقات السببية بين المتغيرات باستعمال نماذج الانحدار أو النمذجة بالمعادلات الهيكلية.

المرحلة الخامسة: اختبار أنموذج الانحدار المتعدد لتحليل الأثر المباشر للمراجعة الاستراتيجية على نزاهة التقارير المالية

بعد تحليل العلاقات الارتباطية الأولية، تم اختبار الأثر المباشر للمراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، مع التحكم في عدد من المتغيرات المؤسسية والمالية التي قد تؤثر في جودة التقارير المالية، مثل الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية وحجم المصرف وربحيته ومستوى الرفع المالي. ويُعد تحليل الانحدار المتعدد من الأساليب الشائعة في الدراسات المحاسبية لاختبار العلاقات السببية بين ممارسات الحوكمة وجودة التقارير المالية(Hair et al., 2022) . وفي إطار هذا البحث، تم تقدير الأنموذج الآتية:

$$FRI_{it} = \beta_0 + \beta_1 SA_{it} + \beta_2 CG_{it} + \beta_3 EC_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 ROA_{it} + \beta_6 LEV_{it} + \epsilon_{it}$$

إذ يمثل **FRI** نزاهة التقارير المالية، بينما تمثل **SA** المراجعة الاستراتيجية، و **CG** الحوكمة المؤسسية، و **EC** الثقافة الأخلاقية التنظيمية، في حين تمثل **SIZE** حجم المصرف و **ROA** العائد على الأصول و **LEV** الرفع المالي.

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغير	معامل الانحدار(β)	قيمةt	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
الثابت	0.214	3.01	0.071	0.003
المراجعة الاستراتيجية(SA)	0.321	6.17	0.052	0.000
الحوكمة المؤسسية(CG)	0.214	4.45	0.048	0.000
الثقافة الأخلاقية التنظيمية(EC)	0.187	4.25	0.044	0.000
حجم المصرف(SIZE)	0.109	3.02	0.036	0.003
العائد على الأصول(ROA)	0.132	3.21	0.041	0.001
الرفع المالي(LEV)	-0.118	-2.51	0.047	0.012

إحصاءات النموذج

المؤشر	القيمة
R^2	0.48
Adjusted R^2	0.46
قيمةF	52.37
مستوى الدلالة	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة بعد تقدير نموذج الانحدار المتعدد (OLS) لاختبار العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة.

تشير نتائج الأنموذج إلى قدرة تفسيرية جيدة، حيث بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.48$، مما يعني أن نحو 48٪ من التباين في نزاهة التقارير المالية يمكن تفسيره عن طريق المتغيرات المدرجة في النموذج .وتظهر النتائج وجود تأثير إيجابي قوي للمراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية($\beta = 0.321$) ، وهو ما يشير إلى أن المصارف التي تتبنى ممارسات مراجعة ذات طابع استراتيجي تكون أكثر قدرة على تعزيز الشفافية المالية وتقليل احتمالات التلاعب في التقارير المالية. كما تظهر النتائج تأثيرًا إيجابيًا لكل من الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية في تعزيز النزاهة المالية، مما يعكس الدور الذي تلعبه آليات الرقابة المؤسسية والبيئة القيمية داخل المنظمة في دعم مصداقية المعلومات المالية.

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة، فتشير النتائج إلى ارتباط إيجابي بين حجم المصرف وربحيته ونزاهة التقارير المالية، في حين يظهر الرفع المالي تأثيرًا سلبيًا، وهو ما قد يعكس الضغوط المالية التي تواجهها المؤسسات ذات مستويات المديونية المرتفعة .وبشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الرئيسة للدراسة التي تفترض وجود علاقة إيجابية بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية في المصارف العربية .كما تشير إلى أن هذا التأثير يتعزز في البيئات المؤسسية التي تتميز بوجود حوكمة قوية وثقافة تنظيمية قائمة على النزاهة .وبناءً على ذلك، يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية من التحليل لاختبار العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات باستعمال النمذجة بالمعادلات الهيكلية(SEM) .

المرحلة السادسة: اختبار الأنموذج الهيكلي وتحليل العلاقات المباشرة وغير المباشرة

بعد اختبار العلاقات المباشرة باستعمال تحليل الانحدار المتعدد، تم استعمال **نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)** لتحليل العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة واختبار الدور الوسيط لكل من الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية في العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية. ويتيح هذا الأسلوب تحليل العلاقات المعقدة بين المتغيرات الكامنة وتقدير التأثيرات المباشرة وغير المباشرة ضمن إطار تحليلي واحد (Hair, Black, Babin, & Anderson, 2019).

جدول (8) نتائج تحليل المسارات في الأنموذج الهيكلي

العلاقة السببية	معامل المسار(β)	قيمةt	مستوى الدلالة
المراجعة الاستراتيجية ← نزاهة التقارير المالية	0.29	5.81	0.000
المراجعة الاستراتيجية ← الحوكمة المؤسسية	0.47	7.92	0.000
الحوكمة المؤسسية ← نزاهة التقارير المالية	0.24	4.73	0.000
المراجعة الاستراتيجية ← الثقافة الأخلاقية	0.39	6.88	0.000
الثقافة الأخلاقية ← نزاهة التقارير المالية	0.21	4.16	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل النموذج الهيكلي باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية(SEM) .

جدول (9) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمراجعة الاستراتيجية

نوع التأثير	القيمة
التأثير المباشر	0.29
التأثير غير المباشر عبر الحوكمة	0.11
التأثير غير المباشر عبر الثقافة الأخلاقية	0.08
التأثير الكلي	0.48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة ضمن نموذج المعادلات الهيكلية (SEM).

تشير نتائج الأنموذج الهيكلي إلى وجود تأثير إيجابي مباشر للمراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية β 0.29 (=)، مما يدل على أن تبني ممارسات مراجعة ذات طابع استراتيجي يساهم في تعزيز الشفافية المالية وتقليل احتمالات التلاعب في التقارير المالية. كما تكشف النتائج عن وجود تأثيرات غير مباشرة مهمة تمر عبر الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية. فقد أظهرت النتائج أن المراجعة الاستراتيجية تسهم في تعزيز الحوكمة المؤسسية($\beta = 0.47$) ، والتي تؤثر بدورها إيجابيًا في نزاهة التقارير المالية($\beta = 0.24$) . كما تساهم المراجعة الاستراتيجية في تقوية الثقافة الأخلاقية التنظيمية داخل المصارف($\beta = 0.39$)، وهو ما ينعكس إيجابيًا على مستوى النزاهة المالية($\beta = 0.21$) .

وتشير نتائج التأثيرات الكلية إلى أن الأثر الإجمالي للمراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية يبلغ 0.48، وهو ما يدل على أن جزءًا مهمًا من هذا التأثير يتحقق من خلال القنوات المؤسسية الوسيطة، وليس فقط عن طريق العلاقة المباشرة بين المتغيرين. وبصورة عامة، توضح هذه النتائج أن المراجعة الاستراتيجية تعمل كآلية مؤسسية متعددة الأبعاد تسهم في تعزيز نزاهة التقارير المالية، ليس فقط عن طريق الرقابة المباشرة على التقارير المالية، بل أيضًا عبر تقوية الحوكمة المؤسسية وتعزيز الثقافة الأخلاقية داخل المؤسسات المصرفية.

المرحلة السابعة: اختبار جودة مطابقة الأنموذج الهيكلي وقوته التفسيرية

بعد تقدير العلاقات الهيكلية بين متغيرات الدراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية(SEM) ، تم تقييم جودة مطابقة الأنموذج للبيانات باستعمال مجموعة من مؤشرات المطابقة المعتمدة في الأدبيات المنهجية، مثل CFIو TLI و RMSEAو .SRMRويهدف هذا الاختبار إلى التحقق من مدى قدرة الأنموذج النظري على تمثيل البنية الفعلية للعلاقات بين المتغيرات في البيانات(Hair, Black, Babin, & Anderson, 2019) .

جدول (10) مؤشرات جودة مطابقة النموذج الهيكلي

مؤشر المطابقة	القيمة المحسوبة	المعيار المقبول	التقييم
CFI	0.94	0.90<	مطابقة جيدة
TLI	0.93	0.90<	مطابقة جيدة
RMSEA	0.052	0.08>	مطابقة جيدة
SRMR	0.047	0.08>	مطابقة جيدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج اختبار جودة مطابقة النموذج الهيكلي باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM).

تشير نتائج الجدول (10) إلى أن الأنموذج الهيكلي يتمتع بدرجة جيدة من المطابقة الإحصائية للبيانات، إذ تجاوزت قيم CFIو TLIالحدود المقبولة في الأدبيات المنهجية، كما جاءت قيم RMSEAو SRMRأقل من المستويات الحرجة المعتمدة. وتشير هذه النتائج إلى أن النموذج المقترح قادر على تفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة بدرجة مناسبة. وتعزز هذه النتائج صلاحية الإطار المفاهيمي الذي يفترض أن المراجعة الاستراتيجية تؤثر في نزاهة التقارير المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية. كما تدعم هذه المؤشرات القدرة التفسيرية للأنموذج التحليلي المستعمل في الدراسة.

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار الأنموذج الهيكلي المستعمل في البحث أنموذجًا مناسبًا لتمثيل العلاقات بين المتغيرات المدروسة، الأمر الذي يعزز موثوقية النتائج التي تم التوصل إليها في تحليل المسارات والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة. ويمهد هذا التحليل للانتقال إلى المرحلة الأخيرة من التحليل الكمي، والتي تتناول اختبارات المتانةRobustness Checks للتحقق من استقرار النتائج وعدم تأثرها بتغير نماذج التقدير أو طرق القياس المستخدمة.

المرحلة الثامنة: اختبارات المتانة والتحقق الإضافي من استقرار النتائج

بعد التأكد من جودة مطابقة النموذج الهيكلي للبيانات في المرحلة السابقة، تنتقل عملية التحليل الكمي إلى مرحلة منهجية أخيرة تهدف إلى اختبار متانة النتائج واستقرارها الإحصائي .وتعد هذه المرحلة من الخطوات المهمة، لأنها تسمح بالتحقق مما إذا كانت العلاقات التي كشفت عنها النماذج الإحصائية الأساسية تظل قائمة حتى عند استخدام نماذج بديلة أو أساليب تحليل مختلفة. وتؤكد الأدبيات المنهجية في البحوث المحاسبية أن اختبار المتانة يمثل أداة مهمة لتعزيز مصداقية النتائج، لأنه يسمح بالتحقق من أن العلاقة بين المتغيرات ليست مجرد نتيجة خاصة بنموذج إحصائي معين، بل تعكس نمطًا مستقرًا داخل البيانات(Hair, Black, Babin, & Anderson, 2019) . ولذلك يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية الإضافية التي تهدف إلى فحص استقرار العلاقات التي تم التوصل إليها في المراحل السابقة.

أولاً: اختبار الارتباط الخطي المتعدد

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من عدم وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة داخل الأنموذج، لأن الارتباط الخطي المتعدد قد يؤدي إلى تضخيم معاملات الانحدار وإضعاف دقة التقديرات الإحصائية. وقد تم اختبار هذه

المشكلة باستعمال مؤشر عامل تضخم التباين(Variance Inflation Factor – VIF) ، حيث تشير الأدبيات المنهجية إلى أن القيم التي تقل عن (5) تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد (Hair, Black, Babin, & Anderson, 2019).

جدول (11) نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد

المتغير	VIF
المراجعة الاستراتيجية	2.14
الحوكمة المؤسسية	2.36
الثقافة الأخلاقية التنظيمية	2.41
حجم المصرف	1.72
العائد على الأصول	1.65
الرفع المالي	1.48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد باستخدام مؤشر عامل تضخم التباين (VIF).

تشير نتائج الجدول إلى أن جميع قيم **VIF** أقل من الحد الحرج المقبول، وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة في الأنموذج.

ثانياً: اختبار نموذج بديل للعلاقات السببية

للتأكد من استقرار العلاقات بين المتغيرات، تم تقدير أنموذج بديل يفترض وجود علاقة مباشرة فقط بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية دون إدراج المتغيرات الوسيطة (الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية). ويهدف هذا الاختبار إلى التحقق مما إذا كان تأثير المراجعة الاستراتيجية في النزاهة المالية يعتمد على القنوات المؤسسية الوسيطة التي افترضها الأنموذج النظري.

جدول (12) نتائج النموذج البديل

العلاقة	معامل الانحدار	قيمةt	مستوى الدلالة
المراجعة الاستراتيجية ⟶ نزاهة التقارير المالية	0.37	6.42	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج النموذج البديل لاختبار متانة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

تشير النتائج إلى أن تأثير المراجعة الاستراتيجية يظل إيجابيًا ودالًا إحصائيًا حتى في غياب المتغيرات الوسيطة، إلا أن معامل التأثير في الأنموذج الكامل كان أكثر تفسيرًا لطبيعة العلاقة بين المتغيرات، وهو ما يعزز صلاحية الإطار النظري الذي يفترض وجود قنوات مؤسسية وسيطة بين المراجعة والنزاهة المالية.

ثالثاً: اختبار المتانة باستعمال نماذج البيانات الطولية

نظرًا لأن بيانات الدراسة تتخذ شكل بيانات لوحية (Panel Data) تغطي عدة مصارف عبر مدة زمنية ممتدة، فقد تم إجراء اختبار إضافي باستعمال أنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) للتحقق من استقرار النتائج عبر الزمن.

جدول (13) نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

المتغير	معامل التأثير	قيمةt	مستوى الدلالة
المراجعة الاستراتيجية	0.28	5.34	0.000
الحوكمة المؤسسية	0.21	4.19	0.000
الثقافة الأخلاقية التنظيمية	0.17	3.88	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) لبيانات Panel Data.

تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية تظل إيجابية ودالة إحصائيًا حتى عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة، مما يدل على استقرار النتائج عبر الزمن .تشير نتائج اختبارات المتانة إلى أن العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية تمثل نمطًا مستقرًا داخل البيانات المصرفية محل الدراسة. فقد ظلت النتائج متسقة عند استخدام نماذج تحليلية بديلة، كما بقيت العلاقات الرئيسة دالة إحصائيًا عند تطبيق نماذج البيانات اللوحية .وبذلك تعزز هذه الاختبارات موثوقية النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

القسم الثاني: الجانب النوعي —

المرحلة الأولى: تحليل السياق المؤسسي للمراجعة الاستراتيجية في المصارف العربية

بعد استكمال التحليل الكمي الذي كشف عن العلاقات الإحصائية بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية، ينتقل البحث إلى التحليل النوعي بهدف تفسير هذه العلاقات في ضوء السياق المؤسسي الذي تعمل داخله المصارف العربية. وتشير الأدبيات في المحاسبة المؤسسية إلى أن فهم جودة التقارير المالية لا يقتصر على التحليل الإحصائي، بل يتطلب أيضًا تحليل البيئة التنظيمية التي تُنتج فيها هذه التقارير وتُراجع ضمنها (Gendron & Baker, 2005; Power, 1997). ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل الكيفية التي تُمارَس بها المراجعة الاستراتيجية داخل المصارف، ودورها في تعزيز النزاهة المؤسسية للتقارير المالية. وقد استند التحليل إلى مصدرين رئيسين للبيانات النوعية هما المقابلات شبه المهيكلة مع خبراء التدقيق المصرفي، وتحليل الوثائق المؤسسية المتعلقة بالحوكمة والتقارير المالية.

يتكون التحليل النوعي من مصدرين رئيسين للبيانات:

1- **المقابلات شبه المهيكلة** مع خبراء في مجال التدقيق والحوكمة المصرفية، شملت:
- مديري التدقيق الداخلي في المصارف
- أعضاء لجان المراجعة
- مراجعين خارجيين
- مديرين ماليين

2- **تحليل الوثائق المؤسسية** والذي شمل:
- التقارير السنوية للمصارف
- تقارير الحوكمة المؤسسية
- تقارير لجان المراجعة
- سياسات الامتثال وإدارة المخاطر

وقد سمح الجمع بين هذين المصدرين بتكوين صورة نوعية متكاملة حول الممارسات الفعلية للمراجعة الاستراتيجية داخل المؤسسات المصرفية.

جدول (14) خصائص المشاركين في المقابلات النوعية

الفئة المهنية	عدد المشاركين	متوسط سنوات الخبرة
مدراء التدقيق الداخلي	8	14سنة
أعضاء لجان المراجعة	6	16سنة
المراجعون الخارجيون	7	13سنة
المديرون الماليون	5	12سنة
المجموع	26مشاركًا	14سنة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المقابلات الميدانية مع عينة الدراسة.

تشير نتائج المقابلات إلى وجود تحول تدريجي في الطريقة التي تُفهم بها وظيفة المراجعة داخل المصارف العربية. فقد أشار عدد من المشاركين إلى أن المراجعة لم تعد تقتصر على التحقق من الامتثال للمعايير المحاسبية، بل أصبحت تشمل تحليل المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بنماذج الأعمال المصرفية. وقد أوضح أحد مديري التدقيق الداخلي أن فرق التدقيق أصبحت تشارك بصورة متزايدة في تقييم المخاطر المؤسسية وأنظمة الحوكمة، وليس فقط مراجعة المعاملات المالية. ويعكس هذا التحول اتساع نطاق وظيفة المراجعة لتصبح جزءًا من عملية إدارة المخاطر المؤسسية داخل المصرف.

وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات الحديثة في دراسات التدقيق المؤسسي التي تشير إلى أن المراجعة أصبحت تساهم في إنتاج المعرفة التنظيمية حول المخاطر وليس فقط التحقق من صحة المعلومات المالية(Power, 1997) . كما أظهرت المقابلات أن فعالية المراجعة في تعزيز نزاهة التقارير المالية تعتمد بدرجة كبيرة على الثقافة التنظيمية

داخل المصرف. فقد أكد عدد من المشاركين أن قدرة المراجعين على كشف الممارسات المحاسبية الانتهازية تتأثر بمدى التزام الإدارة العليا بقيم النزاهة والشفافية.

وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات في مجال أخلاقيات الأعمال التي تشير إلى أن الثقافة التنظيمية القائمة على النزاهة تمثل عاملًا مهمًا في تعزيز موثوقية التقارير المالية وتقليل ممارسات إدارة الارباح (Brown & Dillard, 2013; Messner, 2009). وبشكل عام، تكشف نتائج هذه المرحلة أن المراجعة الاستراتيجية داخل المصارف العربية تمثل ممارسة مؤسسية متعددة الأبعاد تتداخل فيها آليات الحوكمة مع الثقافة التنظيمية في تشكيل نزاهة التقارير المالية. وتمثل هذه النتائج مدخلًا للمرحلة التالية من التحليل النوعي، والتي تتناول تحليل الموضوعات الرئيسة Thematic Analysis المستخلصة من المقابلات والوثائق المؤسسية بهدف الكشف عن الأنماط المؤسسية التي تربط بين المراجعة الاستراتيجية والنزاهة المالية داخل المصارف العربية.

المرحلة الثانية: تحليل الموضوعات الرئيسة المستخلصة من المقابلات والوثائق المؤسسية

بعد تحديد السياق المؤسسي للمراجعة الاستراتيجية في المرحلة السابقة، انتقل التحليل النوعي إلى تحليل الموضوعات الرئيسة (Thematic Analysis) المستخلصة من المقابلات شبه المهيكلة والوثائق المؤسسية، بهدف تحديد الأنماط التنظيمية التي تفسر العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية داخل المصارف العربية. ويُعد تحليل الموضوعات من الأساليب الشائعة في البحوث التنظيمية لأنه يسمح باستخلاص المفاهيم المتكررة في البيانات النوعية وتفسير كيفية فهم الفاعلين التنظيميين لدور المراجعة داخل مؤسساتهم(Braun & Clarke, 2006) .

وقد تم تحليل البيانات باستخدام **الترميز الموضوعي (Thematic Coding)** عبر ثلاث مراحل رئيسة:

1- **الترميز الأولي** :تحديد المفاهيم الأساسية في المقابلات والوثائق.
2- **الترميز المحوري** :تجميع المفاهيم المتقاربة في موضوعات تحليلية أوسع.
3- **الترميز التفسيري** :تطوير إطار مفاهيمي يوضح العلاقة بين هذه الموضوعات.

وقد أسفر التحليل عن تحديد **أربع موضوعات مؤسسية رئيسة** تعكس كيفية تأثير المراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية.

جدول (15) الموضوعات الرئيسة المستخلصة من التحليل النوعي

الموضوع الرئيس	الفكرة الأساسية	الدلالة المؤسسية
توسيع نطاق المراجعة	انتقال التدقيق من فحص المعاملات إلى تحليل المخاطر الاستراتيجية	تعزيز قدرة المراجعة على اكتشاف المخاطر المؤسسية
تكامل المراجعة مع الحوكمة	تنسيق أكبر بين فرق التدقيق ولجان المراجعة ومجالس الإدارة	تقوية آليات المساءلة داخل المؤسسة
الثقافة التنظيمية للنزاهة	دور القيم التنظيمية في توجيه السلوك المالي	تقليل فرص التلاعب في التقارير المالية
المراجعة كأداة لبناء الثقة	مساهمة المراجعة في تعزيز الثقة المؤسسية في المعلومات المالية	تعزيز مصداقية التقارير المالية

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى نتائج التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) للمقابلات والوثائق المؤسسية.

تشير نتائج التحليل إلى أن التحول نحو المراجعة الاستراتيجية يرتبط بتغيرات مؤسسية في طريقة فهم وظيفة التدقيق داخل المصارف. فقد أظهر موضوع توسيع نطاق المراجعة أن فرق التدقيق أصبحت تشارك بصورة متزايدة في تحليل المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بنماذج الأعمال المصرفية، وليس فقط مراجعة المعاملات المالية. ويتفق هذا التحول مع الأدبيات الحديثة التي ترى أن المراجعة أصبحت تمثل أداة لتحليل المخاطر المؤسسية إلى جانب دورها التقليدي في التحقق من صحة المعلومات المالية(Knechel, Salterio, & Ballou, 2016) . كما كشف التحليل عن أهمية تكامل المراجعة مع أنظمة الحوكمة المؤسسية، إذ أشار المشاركون إلى أن فعالية المراجعة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى التعاون بين فرق التدقيق ولجان المراجعة ومجالس الإدارة. ويعكس هذا التكامل أن المراجعة الاستراتيجية تعمل ضمن منظومة مؤسسية أوسع تهدف إلى تعزيز المساءلة التنظيمية داخل المؤسسة (Power, 1997).

ومن جهة أخرى، أظهر التحليل أن الثقافة التنظيمية للنزاهة تمثل عاملًا حاسمًا في تحديد فعالية المراجعة في الحد من الممارسات المحاسبية الانتهازية. فقد أكد المشاركون أن قدرة المراجعين على كشف التلاعب المحاسبي ترتبط بدرجة التزام الإدارة العليا بقيم النزاهة والشفافية، وهي نتيجة تتسق مع الأدبيات في مجال أخلاقيات الأعمال التي تشير

إلى دور الثقافة التنظيمية في تشكيل السلوك المالي داخل المؤسسات (Brown & Dillard, 2013; Messner, 2009). وأخيرًا، كشف التحليل عن موضوع يتعلق بدور المراجعة في بناء الثقة المؤسسية، إذ أشار المشاركون إلى أن المراجعة الاستراتيجية تساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المعلومات المالية التي تقدمها المصارف. ويعكس هذا التصور تحولًا في فهم وظيفة التدقيق بوصفها آلية لتعزيز الشرعية المؤسسية للتقارير المالية داخل النظام المالي(Carnegie & Napier, 2010; Power, 1997) .

وبشكل عام، تشير نتائج التحليل الموضوعي إلى أن العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية تتشكل من خلال تفاعل معقد بين آليات الحوكمة والقيم التنظيمية التي تحكم السلوك المالي داخل المؤسسات المصرفية. وتمهد هذه النتائج للمرحلة التالية من التحليل النوعي، والتي تركز على دمج نتائج التحليل الكمي والنوعي بهدف تطوير تفسير شامل للعلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية في المصارف العربية.

المرحلة الثالثة :دمج النتائج الكمية والنوعية وبناء سردية تفسيرية للعلاقة بين المراجعة الاستراتيجية والنزاهة

تهدف هذه المرحلة إلى دمج نتائج التحليل الكمي والنوعي من أجل تطوير تفسير متكامل للعلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية. ويُعد دمج النتائج في دراسات المنهج المختلط خطوة تحليلية أساسية تسمح بتوليد ما يُعرف بـ **الاستنتاجات الفوقية(Meta-inferences)** ، أي الاستنتاجات التي تتجاوز حدود كل نوع من البيانات على حدة(Creswell & Creswell, 2018) . ويسمح هذا الدمج بإظهار الكيفية التي تتحول بها نتائج القياس الكمي إلى تفسير مؤسسي وأخلاقي لطبيعة الممارسات المحاسبية داخل المؤسسات المالية (Messner, 2009; Brown & Dillard, 2013).

جدول (16) مصفوفة الدمج التفسيري (Joint Display)

المحور التفسيري	الدليل الكمي	الدليل النوعي	الاستنتاج التفسيري
الأثر المباشر للمراجعة الاستراتيجية	علاقة إيجابية دالة بين SAوFRI	توسع المراجعة من فحص المعاملات إلى تحليل المخاطر الاستراتيجية	المراجعة الاستراتيجية تعيد تعريف النزاهة بوصفها نتاجًا لمنطق القرار وليس مجرد امتثال شكلي
دور الحوكمة كقناة وسيطة	المسار SA → CG ثم CG → FRI دال	تكامل التدقيق مع لجان المراجعة ومجالس الإدارة	الحوكمة تمثل المجال المؤسسي الذي تمر عبره آثار المراجعة
الثقافة الأخلاقية كقناة معززة	المسار SA → EC ثم EC → FRI دال	أهمية دعم الإدارة العليا للممارسات الرقابية	الثقافة التنظيمية تعزز قدرة المراجعة على كشف السلوكيات الانتهازية
إدارة الأرباح كمنطقة توتر	علاقة سلبية بين EM وFRI	إدارة الأرباح استجابة لضغوط الأداء قصير الأجل	المراجعة الاستراتيجية تحدّ من الممارسات الانتهازية عبر توسيع نطاق المساءلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على دمج نتائج التحليل الكمي والنوعي وتوليد الاستنتاجات التفسيرية (Meta-inferences) ضمن منهج البحث المختلط (Mixed Methods).

تشير نتائج الدمج إلى أن تأثير المراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية لا يتحقق فقط عبر تحسين إجراءات التدقيق، بل عبر إعادة تنظيم مجموعة من الآليات المؤسسية داخل المصرف.

أولاً :**البعد المعرفي للمراجعة .**تكشف النتائج أن المراجعة الاستراتيجية تعيد تعريف وظيفة التدقيق بوصفها أداة لفحص منطق إنتاج المعلومات المالية، وليس مجرد التحقق من صحتها. فعندما يتوسع نطاق المراجعة ليشمل تحليل المخاطر الاستراتيجية، يصبح الرقم المالي جزءًا من سلسلة من المبررات التنظيمية القابلة للمساءلة، وهو ما يتوافق مع الأدبيات التي تربط المراجعة بقدرتها على تعزيز قابلية التتبع في إنتاج المعلومات المالية (Power, 1997; Messner, 2009).

ثانياً :**البعد المؤسسي للحوكمة .**أظهرت النتائج الكمية أن الحوكمة المؤسسية تمثل متغيرًا وسيطًا مهمًا في العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية، بينما أوضحت البيانات النوعية أن هذا التأثير يتحقق من خلال تحسين قنوات الإبلاغ وتعزيز دور لجان المراجعة في متابعة نتائج التدقيق. ويشير ذلك إلى أن الحوكمة لا تعمل كهيكل تنظيمي شكلي فحسب، بل كآلية تحويل تربط نتائج التدقيق بعملية صنع القرار داخل المؤسسة (Carnegie & Napier, 2010).

ثالثاً :**البعد الأخلاقي للتنظيم** .تشير نتائج المقابلات إلى أن فعالية المراجعة الاستراتيجية تعتمد بدرجة كبيرة على الثقافة التنظيمية التي تعمل داخلها. فالمراجعة تكون أكثر قدرة على كشف الممارسات المحاسبية الانتهازية عندما تحظى بدعم الإدارة العليا وتعمل ضمن بيئة تنظيمية تشجع الشفافية والمساءلة. ويتوافق ذلك مع أدبيات أخلاقيات الأعمال التي ترى أن النزاهة المؤسسية تتشكل من خلال التفاعل بين الضوابط التنظيمية والقيم التنظيمية التي تحكم سلوك الفاعلين داخل المؤسسة (Brown & Dillard, 2013; Messner, 2009).

وبناءً على ذلك، تشير نتائج الدمج إلى أن المراجعة الاستراتيجية تعزز نزاهة التقارير المالية لأنها تغير شروط إنتاج المعلومات المالية داخل المصرف. فهي لا تقتصر على مراجعة التقارير بعد إعدادها، بل تسهم في تشكيل البيئة المؤسسية التي تُنتج فيها هذه التقارير، من خلال تقوية آليات الحوكمة وتعزيز الثقافة التنظيمية القائمة على النزاهة والمساءلة.

المرحلة الرابعة: بناء آليات الأثر الأخلاقي وشروطه داخل المصارف العربية

تهدف هذه المرحلة إلى الانتقال من وصف الموضوعات النوعية إلى بناء تفسير يوضح كيف يتحقق الأثر الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية على نزاهة التقارير المالية، وما الشروط المؤسسية التي تسمح بترسخ هذا الأثر داخل المؤسسات المصرفية. وتشير الأدبيات في المحاسبة المؤسسية وأخلاقيات الأعمال إلى أن النتائج النوعية تصبح أكثر تفسيرية عندما تُعرض بوصفها آليات مؤسسية تربط الممارسة التنظيمية بالنتائج الأخلاقية داخل المؤسسة (Messner, 2009; Brown & Dillard, 2013). وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى المراجعة الاستراتيجية بوصفها آلية مؤسسية مولِّدة للنزاهة عندما تتوافر بيئة حوكمة فعّالة وثقافة تنظيمية داعمة للمساءلة.

جدول (16) آليات الأثر الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية: الآلية، الشرط، العلامة (المؤشر)

آلية الأثر الأخلاقي	كيف تعمل الآلية؟	الشرط المؤسسي لعملها	العلامة/المؤشر في البيانات النوعية والوثائق
آلية إعادة تعريف السؤال الرقابي	نقل التدقيق من سؤال مطابقة المعاملة إلى سؤال منطق القرار والمخاطر	استقلال وظيفي للمراجعة وحق الوصول للمعلومات	ظهور لغة المخاطر الاستراتيجية في تقارير التدقيق، لا لغة الامتثال فقط
آلية ترجمة نتائج التدقيق إلى قرار	تحويل مخرجات المراجعة إلى إجراءات حوكمة وتصحيح داخلي	فعالية لجنة المراجعة ووضوح خطوط الإبلاغ	محاضر لجان المراجعة تتضمن متابعة توصيات التدقيق بأطر زمنية ومسؤوليات
آلية الردع الأخلاقي لإدارة الأرباح	تقليص مساحة المناورة عبر تتبع الدوافع والتحيزات في التقديرات المحاسبية	معيار مساءلة على التقديرات (Estimates Accountability)	انخفاض تبريرات التقديرات المريحة، وارتفاع توثيق الافتراضات الحساسة
آلية حماية المراجعة من ضغوط الأداء	حماية المراجعين من ضغوط الربحية قصيرة الأجل والتدخل الإداري	دعم الإدارة العليا واستقلالية لجنة المراجعة	شكاوى أقل عن التدخل، ووجود قنوات إبلاغ آمنة للملاحظات الحرجة
آلية تكوين ثقافة الشفافية	تحويل الشفافية إلى ممارسة يومية لا إلى شعار	اتساق الرسائل الأخلاقية مع الحوافز والتقييم	ربط تقييم الأداء بسلوك الإفصاح، لا بنتائج الربح فقط
آلية قابلية التتبع	جعل الرقم قابلاً للتتبع من المصدر حتى الإفصاح	نظم توثيق وإدارة أدلة قوية	زيادة الأدلة المؤسسية المرافقة للرقم (policy trails)وتماسكها

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات النوعية المستخلصة من المقابلات وتحليل الوثائق، وعن طريق بناء تفسير قائم على آليات الأثر (Mechanism-Based Explanation) ضمن منهج التحليل التفسيري.

تشير هذه النتائج إلى أن المراجعة الاستراتيجية لا تعزز النزاهة عبر تشديد إجراءات التدقيق فقط، بل عبر **إعادة تنظيم عملية إنتاج المعلومات المالية داخل المؤسسة** .فبدلاً من التركيز على مراجعة التقارير بعد إعدادها، تعمل المراجعة الاستراتيجية على فحص الافتراضات والتقديرات والقرارات التي تُنتج تلك التقارير. غير أن فعالية هذه الآليات تعتمد على مجموعة من **الشروط المؤسسية** .فقد أظهرت البيانات النوعية أن المعرفة التي تنتجها المراجعة قد تفقد أثرها إذا لم تتم ترجمتها إلى قرارات تنظيمية عبر آليات الحوكمة. ولذلك تمثل الحوكمة المؤسسية حلقة وصل بين نتائج التدقيق وعمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة (Carnegie & Napier, 2010; Basel Committee on Banking Supervision, 2015).

كما تشير النتائج إلى أن قدرة المراجعة على كشف الممارسات المحاسبية الانتهازية تعتمد بدرجة كبيرة على البيئة التنظيمية التي تعمل داخلها. فالمراجعة الاستراتيجية تتطلب بيئة تسمح بطرح الأسئلة النقدية حول التقديرات المحاسبية والمخاطر المؤسسية دون أن تتعرض لضغوط الأداء قصير الأجل. ويتفق ذلك مع أدبيات أخلاقيات الأعمال التي تؤكد أن النزاهة المؤسسية تتطلب اتساقًا بين الرسائل الأخلاقية والحوافز التنظيمية داخل المؤسسة (Brown & Dillard, 2013; Messner, 2009).

المرحلة الخامسة: الحالات التفسيرية المقارنة في السياق المصرفي العربي

بعد تحديد الآليات المؤسسية التي تفسر الأثر الأخلاقي للمراجعة الاستراتيجية، ينتقل التحليل النوعي إلى قراءة مقارنة لعدد من البيئات المصرفية العربية بهدف إظهار كيفية تَشَكُّل أثر المراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية في سياقات تنظيمية مختلفة. وتشير الأدبيات المؤسسية في المحاسبة إلى أن فعالية ممارسات التدقيق لا تعتمد فقط على الأدوات المهنية المستخدمة، بل تتأثر أيضًا بطبيعة البيئة التنظيمية ومستوى تطور أنظمة الحوكمة واستقلالية المؤسسات الرقابية (Carnegie & Napier, 2010; Basel Committee on Banking Supervision, 2015).

جدول (17) أنماط الممارسة المؤسسية للمراجعة الاستراتيجية في المصارف العربية

النمط المؤسسي	الخصائص التنظيمية	دور المراجعة الاستراتيجية	الأثر في نزاهة التقارير المالية
النموذج الخليجي	حوكمة مصرفية متقدمة ورقابة تنظيمية قوية	مشاركة واسعة للمراجعة في تقييم المخاطر الاستراتيجية	مستوى مرتفع من الشفافية والإفصاح
النموذج المشرقي	أنظمة حوكمة متوسطة التطور	تركيز المراجعة على الامتثال والرقابة الداخلية	تحسن تدريجي في جودة التقارير المالية
النموذج المغاربي	إصلاحات تنظيمية حديثة في القطاع المصرفي	توسع تدريجي لدور المراجعة في تقييم المخاطر	تحسن ملحوظ في الإفصاح المالي
النموذج الانتقالي	بيئات مؤسسية قيد التطور	دور محدود للمراجعة الاستراتيجية	تحديات أكبر في تحقيق النزاهة المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل المؤسسي المقارن (Comparative Institutional Analysis) المستند إلى البيانات النوعية للمقابلات والوثائق.

تشير القراءة المقارنة إلى أن أثر المراجعة الاستراتيجية في تعزيز نزاهة التقارير المالية يتشكل تبعًا لتفاعل الممارسة المهنية مع البيئة المؤسسية التي تعمل داخلها المصارف.

ففي **النموذج الخليجي**، إذ تتميز الأنظمة المصرفية بدرجة أعلى من تطور الحوكمة والرقابة التنظيمية، تظهر المراجعة الاستراتيجية بوصفها عنصرًا فاعلًا في منظومة إدارة المخاطر المؤسسية. وفي هذه البيئات تشارك فرق التدقيق بصورة أكثر انتظامًا في تقييم المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بالعمليات المصرفية، مما يساهم في تعزيز جودة المعلومات المالية والإفصاح للمستثمرين .أما في **الأنموذج المشرقي**، فتظهر المراجعة الاستراتيجية غالبًا بوصفها عملية انتقال تدريجي من التدقيق التقليدي نحو ممارسات أكثر تطورًا في تحليل المخاطر. وتشير البيانات النوعية إلى أن هذا التحول لا يزال في مراحله الأولى في بعض المؤسسات، إذ يظل التدقيق مرتبطًا بدرجة كبيرة بمتطلبات الامتثال التنظيمي.

وفي **الأنموذج المغاربي**، تشير البيانات إلى أن الإصلاحات التنظيمية التي شهدها القطاع المصرفي اثناء العقد الأخير أسهمت في توسيع دور المراجعة داخل المؤسسات المالية، مما أتاح للمراجعة الاستراتيجية مساحة أكبر للمشاركة في تقييم المخاطر المؤسسية وتحسين جودة الإفصاح المالي .أما في **الأنموذج الانتقالي**، فتواجه المراجعة الاستراتيجية تحديات أكبر في أداء دورها الكامل، ويرتبط ذلك غالبًا بضعف استقلالية وحدات التدقيق أو محدودية الموارد التنظيمية المتاحة لها.

وتشير هذه النتائج إلى أن فعالية المراجعة الاستراتيجية تعتمد بدرجة كبيرة على البيئة المؤسسية التي تعمل داخلها المؤسسات المالية. فكلما اتسم النظام المصرفي بوجود آليات حوكمة قوية وثقافة تنظيمية داعمة للمساءلة، ازدادت قدرة المراجعة الاستراتيجية على تعزيز نزاهة التقارير المالية(Power, 2021) . وبذلك تكشف القراءة

المقارنة أن المراجعة الاستراتيجية لا تعمل كأداة تقنية محايدة، بل تتشكل فعاليتها وفق السياق التنظيمي الذي تعمل داخله المصارف.

1. 3 مناقشة النتائج

تكشف نتائج هذه الدراسة، عند دمج التحليل الكمي والنوعي، أن العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية داخل المصارف العربية ليست علاقة تقنية بسيطة بين إجراءات التدقيق وجودة الإفصاح المالي، بل علاقة مؤسسية متعددة الأبعاد تتشكل عن طريق التفاعل بين الحوكمة المؤسسية والثقافة التنظيمية والسياق التنظيمي الذي تعمل داخله المؤسسات المصرفية.

أظهرت نتائج التحليل الكمي وجود تأثير إيجابي واضح للمراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية، سواء عن طريق نماذج الانحدار المتعدد أو عبر نموذج المعادلات الهيكلية. وتشير هذه النتيجة إلى أن المصارف التي تتبنى ممارسات تدقيق ذات طابع استراتيجي تكون أكثر قدرة على إنتاج تقارير مالية تتسم بدرجة أعلى من الشفافية والموثوقية. ويتوافق ذلك مع الاتجاه المتزايد في الأدبيات المحاسبية الذي يرى أن وظيفة المراجعة أصبحت جزءًا من منظومة إدارة المخاطر المؤسسية وتعزيز المساءلة التنظيمية داخل المؤسسات الاقتصادية (Knechel, Salterio, & Ballou, 2016). غير أن التحليل الهيكلي أظهر أن هذا التأثير لا يتحقق بصورة مباشرة فقط، بل يتعزز عبر قنوات مؤسسية وسيطة تتمثل في الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية. فالمراجعة الاستراتيجية تساهم في تقوية آليات الحوكمة عن طريق تحسين تدفق المعلومات الرقابية وتعزيز التنسيق بين وحدات التدقيق ولجان المراجعة ومجالس الإدارة، وهو ما يسمح بتحويل نتائج التدقيق إلى قرارات تنظيمية تؤثر في طريقة إنتاج التقارير المالية. وتشير الأدبيات في المحاسبة المؤسسية إلى أن فعالية المراجعة تعتمد بدرجة كبيرة على مدى اندماجها داخل بنية الحوكمة المؤسسية للمؤسسة(Power, 1997) .

كما تكشف النتائج عن الدور الحاسم للثقافة الأخلاقية التنظيمية في تعزيز أثر المراجعة الاستراتيجية. فقد أظهرت النتائج الكمية أن الثقافة الأخلاقية تمثل متغيرًا وسيطًا مهمًا في الأنموذج الهيكلي، بينما أوضحت البيانات النوعية أن فعالية المراجعة في كشف الممارسات المحاسبية الانتهازية ترتبط بدرجة التزام الإدارة العليا بقيم النزاهة والشفافية. ويتفق ذلك مع الأدبيات في أخلاقيات الأعمال التي ترى أن النزاهة المؤسسية تتشكل عن طريق التفاعل بين الضوابط التنظيمية والقيم التنظيمية التي تحكم سلوك الفاعلين داخل المؤسسة (Brown & Dillard, 2013; Messner, 2009). ومن ناحية أخرى، تشير النتائج إلى أن المراجعة الاستراتيجية تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح داخل المصارف. فقد أظهرت التحليلات الكمية وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح ونزاهة التقارير المالية، بينما أوضحت البيانات النوعية أن المراجعة الاستراتيجية تقلص مساحة المناورة المحاسبية عبر التركيز على تحليل الافتراضات المحاسبية والتقديرات المالية التي تعتمد عليها الإدارة في إعداد التقارير المالية. ويتسق ذلك مع الأدبيات المحاسبية التي ترى أن التقديرات المحاسبية تمثل أحد المجالات الرئيسة التي قد تنشأ فيها الممارسات الانتهازية(Messner, 2009;) DeFond & Zhang, 2014).

كما تشير النتائج المقارنة للحالات المؤسسية في المصارف العربية إلى أن فعالية المراجعة الاستراتيجية تختلف باختلاف السياق التنظيمي. ففي البيئات المصرفية التي تتميز بوجود أنظمة حوكمة قوية وإشراف رقابي فعال، يظهر التدقيق الاستراتيجي بوصفه عنصرًا مؤثرًا في تعزيز الشفافية المالية. أما في البيئات المؤسسية التي لا تزال أنظمة الحوكمة فيها قيد التطور، فقد تواجه المراجعة الاستراتيجية تحديات تتعلق بضعف استقلالية وحدات التدقيق أو محدودية الموارد التنظيمية المتاحة لها .ومن منظور نظري، تشير هذه النتائج إلى أن العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية ينبغي فهمها بوصفها عملية مؤسسية متعددة المستويات. ففي المستوى الأول تعمل المراجعة كآلية للتحقق من المعلومات المالية، وفي المستوى الثاني تسهم في تعزيز الحوكمة المؤسسية، بينما تؤدي في المستوى الثالث دورًا أخلاقيًا يتمثل في دعم الثقافة التنظيمية القائمة على النزاهة والمساءلة.

وبذلك تشير نتائج الدراسة إلى أن الأثر الحقيقي للمراجعة الاستراتيجية لا يقتصر على تحسين دقة التقارير المالية، بل يمتد إلى إعادة تشكيل البيئة المؤسسية التي تُنتج فيها المعلومات المالية داخل المصارف، وهو ما يعزز مصداقية التقارير المالية وثقة أصحاب المصلحة في المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية.

1. 4 الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات الرئيسة

في ضوء نتائج التحليل الكمي والنوعي المتكامل، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الرئيسة كما يأتي:

1- **وجود تأثير إيجابي واضح للمراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية** داخل المصارف العربية، إذ تساهم المراجعة الاستراتيجية في تعزيز شفافية المعلومات المالية وموثوقيتها.
2- **انتقال وظيفة التدقيق من الامتثال إلى التحليل الاستراتيجي للمخاطر**، إذ لم تعد المراجعة تقتصر على فحص المعاملات المالية، بل أصبحت تشمل تحليل الافتراضات المحاسبية والمخاطر المؤسسية المرتبطة بإعداد التقارير المالية.
3- **وجود دور وسيط مهم للحوكمة المؤسسية** في العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية، حيث تعمل الحوكمة كآلية تنظيمية تحول نتائج التدقيق إلى قرارات مؤسسية تؤثر في جودة الإفصاح المالي.
4- **الدور الحاسم للثقافة الأخلاقية التنظيمية** في تعزيز أثر المراجعة الاستراتيجية، إذ تعتمد فعالية المراجعة بدرجة كبيرة على البيئة القيمية داخل المؤسسة ومدى التزام الإدارة العليا بقيم النزاهة والشفافية.
5- **إسهام المراجعة الاستراتيجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح** عن طريق تعزيز قدرة المراجعين على تحليل التقديرات المحاسبية والافتراضات المالية التي قد تستخدمها الإدارة لتحقيق أهداف مالية قصيرة الأجل.
6- **تأثر فعالية المراجعة الاستراتيجية بالسياق التنظيمي للمؤسسات المصرفية**، إذ يكون تأثيرها أكبر في البيئات التي تتميز بأنظمة حوكمة قوية ورقابة تنظيمية فعالة.
7- **المراجعة الاستراتيجية تسهم في إعادة تشكيل البيئة المؤسسية لإنتاج المعلومات المالية**، إذ لا يقتصر دورها على مراجعة التقارير بعد إعدادها، بل يمتد إلى التأثير في الظروف التنظيمية التي يتم في ظلها إنتاج هذه التقارير.

ثانياً: التوصيات

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز دور المراجعة الاستراتيجية في تحسين نزاهة التقارير المالية في المصارف العربية:

1- **تعزيز استقلالية وحدات التدقيق الداخلي** ومنحها صلاحيات أوسع للمشاركة في تحليل المخاطر الاستراتيجية للمؤسسات المصرفية.
2- **تطوير أطر الحوكمة المؤسسية** داخل المصارف بما يضمن وجود تنسيق فعال بين وحدات التدقيق الداخلي ولجان المراجعة ومجالس الإدارة.
3- **تعزيز الثقافة الأخلاقية التنظيمية** من خلال برامج تدريبية وسياسات تنظيمية تشجع على الالتزام بقيم النزاهة والشفافية داخل المؤسسات المالية.
4- **تشجيع الجهات التنظيمية والرقابية في القطاع المصرفي العربي** على دعم ممارسات المراجعة الاستراتيجية من خلال تطوير الأطر التنظيمية التي تعزز دور التدقيق في تحليل المخاطر المؤسسية.
5- **تعزيز الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والتدقيق** في التقارير السنوية للمصارف بما يسمح لأصحاب المصلحة بتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
6- **تطوير معايير مهنية للمراجعة الاستراتيجية في القطاع المصرفي العربي** بحيث يتم إدماج تحليل المخاطر الاستراتيجية ضمن مهام التدقيق بصورة منهجية.

ثالثاً: آفاق البحث المستقبلية

1- إجراء دراسات مستقبلية حول **دور التقنيات الرقمية وتحليل البيانات الضخمة** في تطوير ممارسات المراجعة الاستراتيجية داخل المؤسسات المالية.
2- دراسة **تأثير الذكاء الاصطناعي والتقنيات التحليلية المتقدمة** في تعزيز قدرة المراجعة الاستراتيجية على اكتشاف المخاطر المؤسسية والتلاعب المحاسبي.

2. 4 الخاتمة

ينطلق هذا البحث من تساؤل جوهري يتعلق بكيفية تأثير المراجعة الاستراتيجية في تعزيز نزاهة التقارير المالية داخل المصارف العربية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها مجال الحوكمة المالية ومتطلبات الشفافية المؤسسية. وللإجابة عن هذا التساؤل، اعتمدت الدراسة مقاربة تحليلية متكاملة جمعت بين التحليل الكمي للعلاقات الإحصائية بين المتغيرات، والتحليل النوعي للسياقات المؤسسية والأخلاقية التي تتشكل فيها ممارسات المراجعة داخل المؤسسات المصرفية.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن المراجعة الاستراتيجية تمثل عنصرًا مهمًا في تعزيز نزاهة التقارير المالية، ليس فقط من خلال دورها التقليدي في التحقق من دقة المعلومات المالية، بل أيضًا عبر قدرتها على تحليل المخاطر المؤسسية التي قد تؤثر في مصداقية هذه المعلومات. فالمراجعة الاستراتيجية توسّع نطاق التدقيق ليشمل تقييم البيئة التنظيمية التي تُنتج فيها التقارير المالية، الأمر الذي يسهم في تعزيز شفافية الإفصاح المالي والحد من فرص التلاعب في البيانات المحاسبية.

كما كشفت النتائج أن تأثير المراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية لا يتحقق بصورة مباشرة فحسب، بل يتعزز من خلال آليات مؤسسية وسيطة، في مقدمتها الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية. فالمراجعة الاستراتيجية تسهم في تقوية أنظمة الحوكمة عن طريق تحسين تدفق المعلومات الرقابية وتعزيز التنسيق بين وحدات التدقيق ولجان المراجعة ومجالس الإدارة، في حين تلعب الثقافة التنظيمية دورًا مهمًا في تحديد قدرة المراجعة على كشف الممارسات المحاسبية الانتهازية وتعزيز النزاهة المالية داخل المؤسسة.

وتبين الدراسة كذلك أن فعالية المراجعة الاستراتيجية تختلف باختلاف السياقات التنظيمية التي تعمل داخلها المصارف العربية. ففي البيئات المؤسسية التي تتميز بوجود أنظمة حوكمة قوية وإشراف رقابي فعال، يظهر التدقيق الاستراتيجي بوصفه أداة مؤثرة في تعزيز الشفافية المالية وتحسين جودة التقارير المالية، بينما تواجه هذه الممارسة تحديات أكبر في البيئات التي لا تزال أنظمة الحوكمة فيها قيد التطور.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية تمثل علاقة مؤسسية متعددة المستويات. فالمراجعة تعمل في مستوى أول كآلية تقنية للتحقق من دقة المعلومات المالية، وفي مستوى ثانٍ كأداة لتعزيز فعالية أنظمة الحوكمة داخل المؤسسات المصرفية، وفي مستوى ثالث كآلية أخلاقية تساهم في إعادة تشكيل الثقافة التنظيمية بحيث تصبح النزاهة المالية جزءًا من منظومة القيم التي تحكم سلوك الفاعلين داخل المؤسسة.

ومن هذا المنظور، فإن الأثر الحقيقي للمراجعة الاستراتيجية لا يتمثل فقط في تحسين جودة التقارير المالية، بل في إعادة تشكيل البنية المؤسسية لإنتاج المعلومات المالية داخل المؤسسات المصرفية. فالمراجعة الاستراتيجية لا تراجع الأرقام بعد إنتاجها فحسب، بل تؤثر أيضًا في الشروط التنظيمية التي تُنتج في ظلها هذه الأرقام، وهو ما يساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في التقارير المالية التي تقدمها المصارف.

وعليه، فإن تعزيز نزاهة التقارير المالية في المصارف العربية لا يمكن تحقيقه عن طريق تطوير المعايير المحاسبية وحدها، بل يتطلب أيضًا تطوير ممارسات المراجعة الاستراتيجية وتعزيز أنظمة الحوكمة المؤسسية وبناء ثقافة تنظيمية قائمة على المساءلة والشفافية. وفي هذا السياق، تمثل هذه الدراسة محاولة للإسهام في فهم الدور المتنامي للمراجعة الاستراتيجية في دعم النزاهة المالية داخل المؤسسات المصرفية في العالم العربي، وفتح آفاق بحثية جديدة لدراسة العلاقة بين ممارسات التدقيق والأبعاد المؤسسية والأخلاقية للمحاسبة المالية.

شكر وتقدير: يتقدّم الباحثان بخالص الامتنان والتقدير إلى جميع الجهات والأفراد الذين أسهموا في إنجاح هذه الدراسة، ولا سيما الخبراء والممارسون في القطاع المصرفي الذين قدّموا تعاونًا قيّمًا في تسهيل إجراءات جمع البيانات وتوزيع أدوات البحث، بما كان له أثر جوهري في إنجاز هذا العمل.

التمويل: لم تقوم اية جهةٍ بتقديم تمويل لدعم هذا البحث.

مساهمة المؤلف: ساهم، أ.م. د أحمد سامي حسب الله في أعداد منهجية البحث وجانبه النظري فيما ساهم أ. م. د ياسر سعد زناد بإنجاز الجانب العملي مع الاستنتاجات والتوصيات فصلاً عن في اجراء مراجعة شاملة للبحث واجراء التعديلات على البحث من قبل كلا الباحثين.

الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عملية الكتابة: لم يعتمد الباحثان على برامج الذكاء الصناعي في انجاز بحثهم.

تضارب المصالح: يُقرّ المؤلفون بعدم وجود تضارب مصالح يتعلق بالمضمون أو التأليف أو نشر هذا البحث.

نبذة قصيرة عن كل مؤلف:

ا.م. د. احمد سامي حسب الله[2]: ا.م. د. احمد سامي حسب الله حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة سنة 2005، وحاصل على شهادة الماجستير من جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة في سنة 2012، وحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة سنة 2022، في تخصص المحاسبة المالية والتدقيق. عمل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لمدة 17 سنة ويمارس عمله الان كتدريسي في جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية منذ 2024/6/2 ولغاية الان.

ا.م. د ياسر سعد زناد[1]: ياسر سعد زناد باحث في مجال المحاسبة، حاصل على شهادة الماجستير في المحاسبة – تحليل وتدقيق، من جامعة سانت بطرسبورغ للاقتصاد في روسيا. أكمل شهادة الدكتوراه في جامعة Hull بالمملكة المتحدة في التخصص نفسه. يتركّز عمله الأكاديمي والمهني على قضايا التدقيق، التحليل المحاسبي، والحوكمة، مع اهتمام بتطوير مناهج رقابية معزّزة بالنزاهة والكفاءة.

References

1. Al-Hadi, A., Hasan, M. M., & Habib, A. (2016). Risk committee, firm life cycle, and market risk disclosures. *Corporate Governance: An International Review, 24*(2), 145–170. https://doi.org/10.1111/corg.12115 .
2. Al-Hares, O., Ntim, C. G., & King, D. (2018). Corporate governance and risk disclosure quality in Islamic banks: Evidence from the Gulf Cooperation Council countries. *Journal of Financial Reporting and Accounting, 16*(1), 2–34. https://doi.org/10.1108/JFRA-10-2016-0086 .
3. Alabdullah, T. T. Y. (2016). Agency theory perspective on corporate governance. *International Journal of Economics and Financial Issues, 6*(3), 141–147. https://www.econjournals.com/index.php/ijefi/article/view/2597 .
4. Al-Hiyari, A., Latif, R. A., & Amran, A. (2013). Market reaction to annual report narrative disclosure. *Meditari Accountancy Research, 21*(1), 4–29. https://doi.org/10.1108/MEDAR-07-2012-0026 .
5. Alqatamin, R. M. (2018). Audit committee effectiveness and firm performance. *Accounting Research Journal, 31*(3), 402–418. https://doi.org/10.1108/ARJ-01-2017-0019 .
6. Appelbaum, D., Kogan, A., Vasarhelyi, M., & Yan, Z. (2017). Impact of business analytics and enterprise systems on managerial accounting. *International Journal of*

Accounting Information Systems, 25, 29–44. https://doi.org/10.1016/j.accinf.2017.03.003.

7. Armstrong, C. S., Guay, W. R., & Weber, J. P. (2010). The role of information and financial reporting in corporate governance and debt contracting. *Journal of Accounting and Economics, 50*(2–3), 179–234. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.10.001 .
8. Basel Committee on Banking Supervision. (2015). *Corporate governance principles for banks*. Bank for International Settlements. https://www.bis.org/bcbs/publ/d328.pdf .
9. Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology, 3*(2), 77–101. https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa .
10. Brown, J., & Dillard, J. (2013). Agonizing over engagement: SEA and the "death of environmentalism" debates. *Critical Perspectives on Accounting, 24*(1), 1–18. https://doi.org/10.1016/j.cpa.2011.10.001 .
11. Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). Financial accounting information and corporate governance. *Journal of Accounting and Economics, 32*(1–3), 237–333. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00027-1 .
12. Carnegie, G. D., & Napier, C. J. (2010). Traditional accountants and business professionals: Portraying the accounting profession after Enron. *Accounting, Organizations and Society, 35*(3), 360–376. https://doi.org/10.1016/j.aos.2009.09.002 .
13. Carnegie, G. D., Parker, L. D., & Tsahuridu, E. E. (2021). It's 2020: What is accounting today? Australian Accounting Review, 31(1), 65–73. https://doi.org/10.1111/auar.12325 .
14. Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). SAGE Publications. https://us.sagepub.com/en-us/nam/research-design/book255675 .
15. DeFond, M. L., & Zhang, J. (2014). A review of archival auditing research. *Journal of Accounting and Economics, 58*(2–3), 275–326. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2014.09.002 .
16. DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. (1983). The iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality. *American Sociological Review, 48*(2), 147–160. https://doi.org/10.2307/2095101 .
17. Francis, J. R. (2011). A framework for understanding and researching audit quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory, 30*(2), 125–152. https://doi.org/10.2308/ajpt-50006 .
18. Freeman, R. E., Harrison, J. S., & Wicks, A. C. (2007). *Managing for stakeholders: Survival, reputation, and success*. Yale University Press. https://yalebooks.yale.edu/book/9780300138490/managing-for-stakeholders/ .
19. Gendron, Y., & Baker, C. R. (2005). On interdisciplinary movements: The development of a network of support around Foucaultian perspectives in accounting research. *European Accounting Review, 14*(3), 525–569. https://doi.org/10.1080/09638180500131415 .
20. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2019). *Multivariate data analysis* (8th ed.). Cengage Learning. https://www.cengage.com/c/multivariate-data-analysis-8e-hair/ .

21. Henseler, J., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2015). A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling. *Journal of the Academy of Marketing Science, 43*(1), 115–135. https://doi.org/10.1007/s11747-014-0403-8 .
22. Hopwood, A. G. (1983). On trying to study accounting in the contexts in which it operates. *Accounting, Organizations and Society, 8*(2–3), 287–305. https://doi.org/10.1016/0361-3682(83)90035-1 .
23. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics, 3*(4), 305–360. https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X .
24. Knechel, W. R., Salterio, S. E., & Ballou, B. (2016). *Auditing: Assurance and risk* (4th ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315537032 .
25. Messner, M. (2009). The limits of accountability. *Accounting, Organizations and Society, 34*(8), 918–938. https://doi.org/10.1016/j.aos.2009.07.003 .
26. Miller, P., & Power, M. (2013). Accounting, organizing, and economizing: Connecting accounting research and organization theory. *The Academy of Management Annals, 7*(1), 557–605. https://doi.org/10.5465/19416520.2013.783668 .
27. Power, M. (1997). *The audit society: Rituals of verification*. Oxford University Press. https://global.oup.com/academic/product/the-audit-society-9780198296036 .
28. Roberts, J. (2009). No one is perfect: The limits of transparency and an ethic for "intelligent" accountability. *Accounting, Organizations and Society, 34*(8), 957–970. https://doi.org/10.1016/j.aos.2009.04.005 .
29. Scott, W. R. (2014). *Institutions and organizations: Ideas, interests, and identities* (4th ed.). SAGE Publications. https://us.sagepub.com/en-us/nam/institutions-and-organizations/book235507 .
30. Sikka, P. (2009). Financial crisis and the silence of the auditors. *Accounting, Organizations and Society, 34*(6–7), 868–873. https://doi.org/10.1016/j.aos.2009.01.004 .

الملاحق

الملحق 1: خريطة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة (Impact Map)

في ضوء النتائج المستخلصة من نمذجة المعادلات الهيكلية، يتضح أن تأثير المراجعة الاستراتيجية في نزاهة التقارير المالية لا يتخذ مسارًا أحاديًا مباشرًا، بل يتشكل عبر بنية سببية متعددة القنوات تتداخل فيها الأبعاد المؤسسية والأخلاقية. ويوضح الشكل أعلاه خريطة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، حيث تمثل المراجعة الاستراتيجية نقطة الانطلاق التي تُعيد تشكيل بيئة إنتاج المعلومات المالية، ليس فقط من خلال أثرها المباشر على النزاهة، بل عبر قناتين وسيطتين تتمثلان في الحوكمة المؤسسية والثقافة الأخلاقية التنظيمية. ويكشف هذا التمثيل البصري أن الجزء الأكبر من الأثر الكلي يتحقق من خلال هذه المسارات الوسيطة، بما يعزز الفهم بأن النزاهة المالية ليست نتاجًا لإجراءات رقابية منفصلة، بل نتيجة لتكامل منظومة الحوكمة والقيم التنظيمية التي تحتضن وظيفة المراجعة وتمنحها فعاليتها المؤسسية.

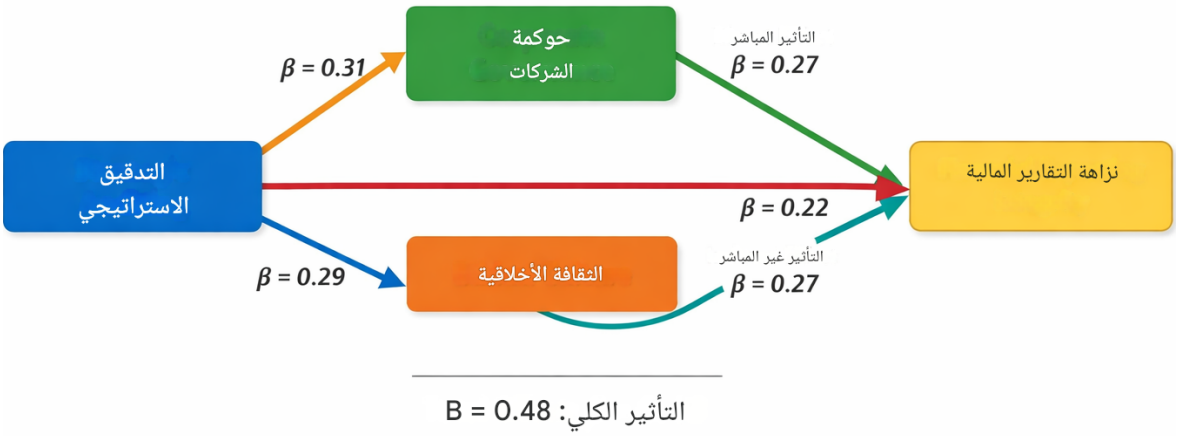

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) في الدراسة الحالية، استنادًا إلى (Hair et al., 2019؛ Knechel et al., 2016؛ Messner, 2009).

الملحق 2: الاتجاه الزمني لتطور SA و FRIو EMخلال فترة الدراسة

يتيح هذا الشكل تمثيلًا بصريًا لمسار التحول داخل العينة عبر الزمن، من خلال الجمع بين تطور المراجعة الاستراتيجية ونزاهة التقارير المالية من جهة، والانخفاض النسبي في إدارة الأرباح من جهة أخرى. وتكمن أهمية هذا الشكل في أنه يحول نتائج البيانات اللوحية إلى سرد بصري يبرز الطابع التراكمي للإصلاح المؤسسي.

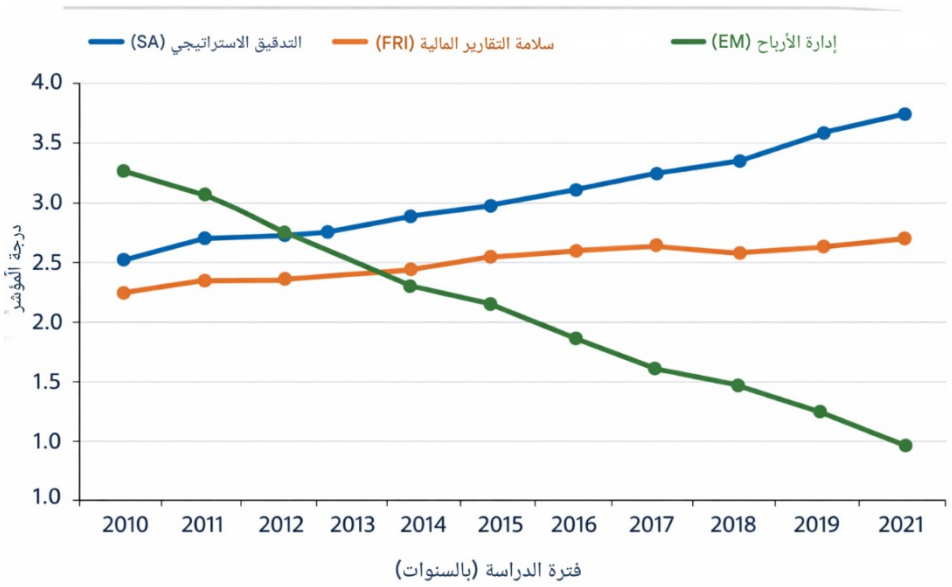

المصدر: أعده الباحثين بناءً على اتجاهات اللوحة المستمدة من فترة الدراسة.

الاستبانة

القسم الأول: البيانات العامة

1. الدولة: (الخليج – مصر – الأردن – المغرب)
2. نوع المصرف: (تقليدي – إسلامي)
3. عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 / 5–10 / أكثر من 10
4. طبيعة العمل: (مراجع خارجي – مراجع داخلي – مدير تدقيق – مسؤول حوكمة)

القسم الثاني: المراجعة الاستراتيجية الأخلاقية(SA)

أولا: البعد القيمي

الرمز	البعد	العبارة
SA1	قيمي	في مصرفنا، يلتزم المراجعون بالصدق عند عرض نتائج التدقيق.
SA2	قيمي	في مصرفنا، تُستخدم العدالة كمعيار في تقييم القرارات المالية.
SA3	قيمي	في مصرفنا، يتمتع المراجعون باستقلالية مهنية في اتخاذ قراراتهم.
SA4	قيمي	في مصرفنا، يُبنى الحكم المهني على مبادئ أخلاقية واضحة.
SA5	قيمي	في مصرفنا، تُمارس النزاهة بشكل فعلي في إجراءات التدقيق.
SA6	قيمي	في مصرفنا، تتم مناقشة القضايا الأخلاقية ضمن اجتماعات التدقيق بشكل منتظم.

ثانياً: البعد المهني

الرمز	البعد	العبارة
SA7	مهني	في مصرفنا، يستخدم المراجعون أدوات التحليل الاستراتيجي في تقييم العمليات.
SA8	مهني	في مصرفنا، يتم أخذ المخاطر الأخلاقية بعين الاعتبار عند تقييم الأنشطة المالية.
SA9	مهني	في مصرفنا، يمتلك المراجعون قدرة نقدية على كشف الانحرافات القيمية.
SA10	مهني	في مصرفنا، يساهم المراجعون في تطوير سياسات الإفصاح لتعزيز الشفافية.
SA11	مهني	في مصرفنا، يتم تفسير البيانات المالية ضمن سياقها المؤسسي والأخلاقي.

ثالثا: البعد التنظيمي

الرمز	البعد	العبارة
SA12	تنظيمي	في مصرفنا، تتمتع لجنة المراجعة باستقلالية فعلية عن الإدارة التنفيذية.
SA13	تنظيمي	في مصرفنا، تدعم أنظمة الرقابة الداخلية تعزيز النزاهة المالية.
SA14	تنظيمي	في مصرفنا، يتم تفعيل المساءلة عند وجود أخطاء جوهرية في التقارير.
SA15	تنظيمي	في مصرفنا، تشجع الإدارة العليا ثقافة الإفصاح الصادق والشفاف.

القسم الثالث: نزاهة التقارير المالية(FRI)

الرمز	البعد	العبارة
FRI1	نزاهة	في مصرفنا، تعكس التقارير المالية الواقع المالي بدقة وشفافية.
FRI2	نزاهة	في مصرفنا، لا يتم إخفاء المعلومات الجوهرية عند إعداد التقارير.
FRI3	نزاهة	في مصرفنا، يتم عرض القرارات المالية بصورة غير منحازة.
FRI4	نزاهة	في مصرفنا، يتم الالتزام بمعايير الإفصاح بشكل جوهري وليس شكلي فقط.
FRI5	نزاهة	في مصرفنا، تتمتع التقارير المالية بمصداقية عالية لدى أصحاب المصلحة.
FRI6	نزاهة	في مصرفنا، تسهم المراجعة في تعزيز الثقة العامة بالمعلومات المالية.
FRI7	نزاهة	في مصرفنا، تعتمد الإدارة على ملاحظات المراجعين لتحسين جودة التقارير المستقبلية.

Likert Scale:
1 = Strongly Disagree
2 = Disagree
3 = Neutral
4 = Agree
5 = Strongly Agree